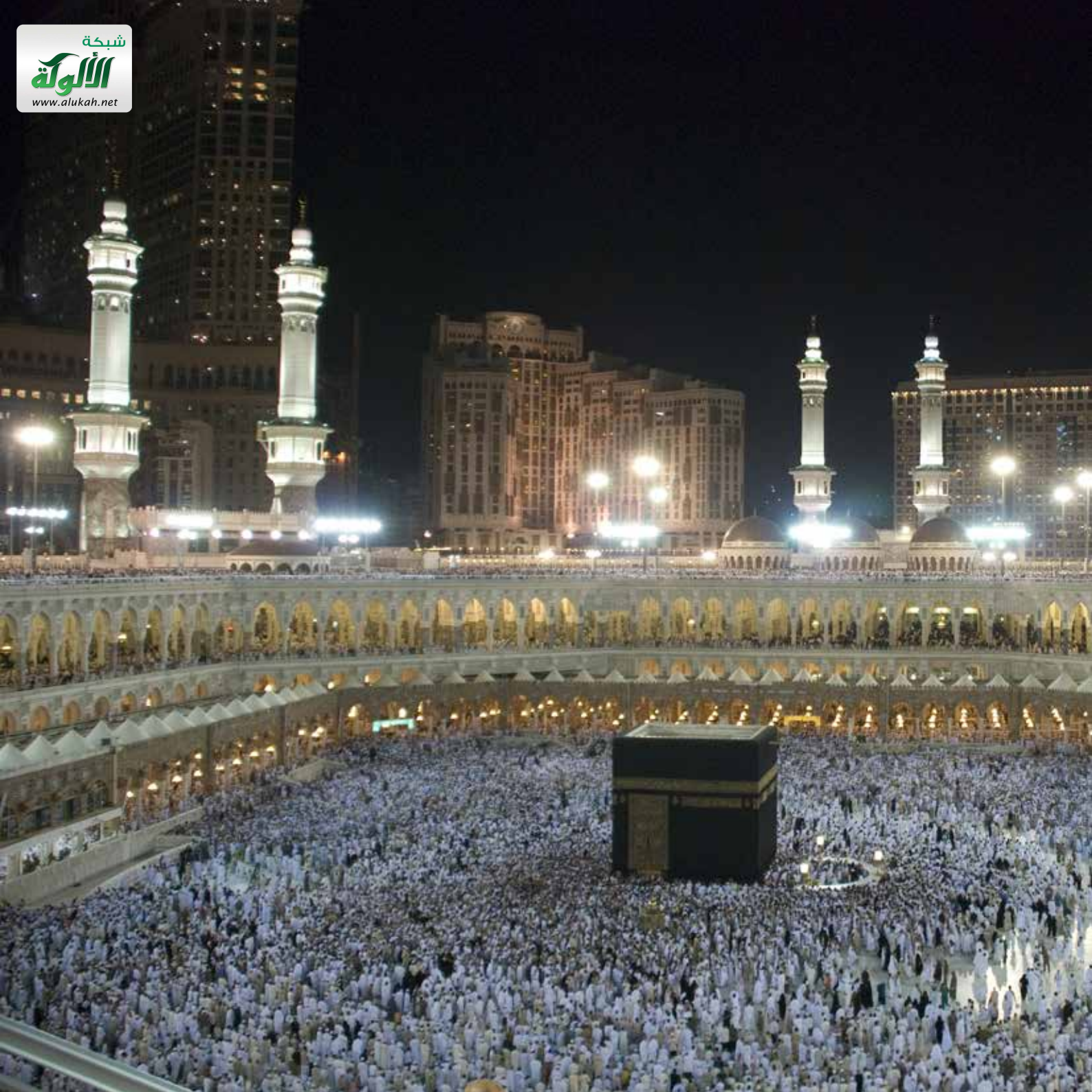




تأليف

أ. د. محمود بن أحمد الدوسري





أحكام الكعبة

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: مقام إبراهيم.

المبحث الثاني: مضاعفة أجر الصلاة.

المبحث الثالث: أحكام الطواف.

المبحث الرابع: أحكام الحج.

المبحث الخامس: أحكام استقبال الكعبة في الصلاة.



المبحث الأول

مقام إبراهيم

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موضع مقام إبراهيم.

المطلب الثاني: حكم الصلاة خلف المقام.

المطلب الأول

موضع مقام إبراهيم

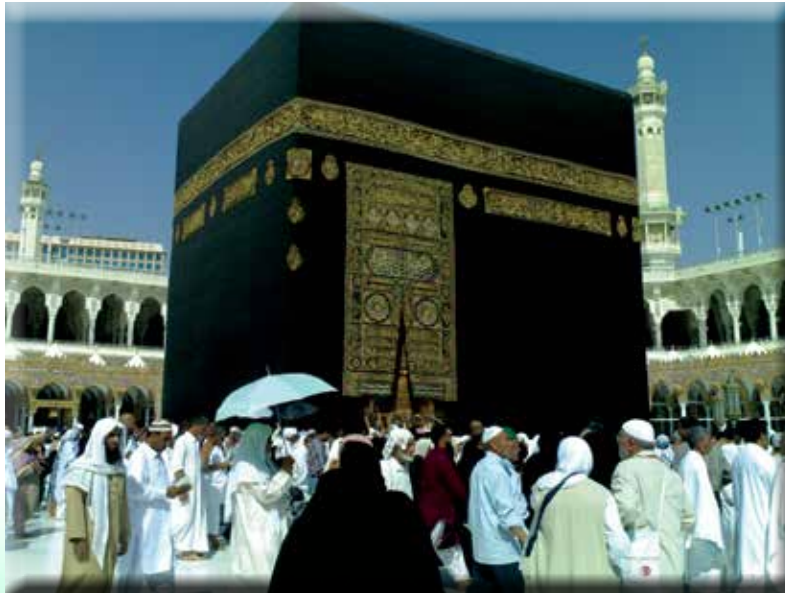
اختلف العلماء: في موضع مقام إبراهيم عليه السلام سابقاً، على قولين، **والراجح**: أن موضعه في الجاهلية، هو في عهد النبي ﷺ، وفي عهد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، إلا أن السيل ذهب به في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فردّه عمر إلى مكانه بمحضر من المسلمين، بعد أن تأكد من مكانه السابق. وهو قول أكثر أهل العلم، وذكر ذلك الأزرقى رحمته الله.

وغيره عن جَمْع من السلف^(١)، ورجحه ابن حجر^(٢)، ومُحِبُّ الدين الطبري^(٣).

الأدلة:

١- ما جاء عن ابن أبي مُليكة رحمه الله قَالَ: (مَوْضِعُ الْمَقَامِ هَذَا الَّذِي هُوَ بِهِ الْيَوْمَ، وَهُوَ مَوْضِعُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَفِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رضي الله عنهما، إِلَّا أَنَّ السَّيْلَ ذَهَبَ بِهِ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ، فَجُعِلَ فِي وَجْهِ الْكَعْبَةِ، حَتَّى قَدِرَ عُمَرُ فَرَدَّهُ بِمَحْضَرِ النَّاسِ)^(٤).

٢- ما جاء في حديث جابر رضي الله عنه، في صفة حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، والشاهد منه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَرَعَ مِنَ الطَّوَافِ (تَقَدَّمَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ فَقَرَأَ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥])، فَجَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ)^(٥).

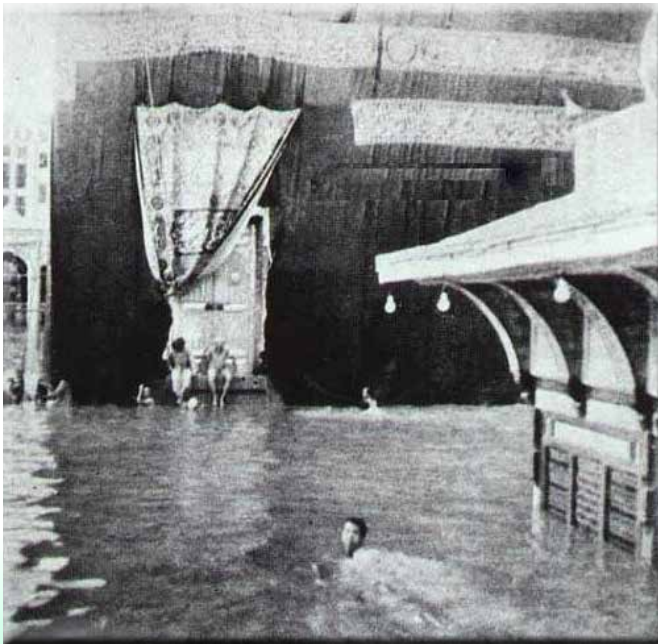


قال محب الدين الطبري رحمته الله: (والمتبادر إلى الفهم عند سماع هذا اللفظ، أنه لم يكن حينئذ ملصقاً بالبيت؛ لأنه لا يُقال في العرف: تقدّم إلى كذا فجعله بينه وبين كذا، إلاّ فيما يمكن أن يقدّمه أمامه، وأن يخلّفه خلفه، وإذا كان ملصقاً تعيّن التقديم لا غير) (٧).

٣- ما جاء عن المطّلب بن أبي وداعة السّهمي، عن أبيه، عن جده، قال: (كانت السيول تدخل المسجد الحرام من باب بني شيبه الكبير، قبل أن يردم عمر بن الخطاب الردم الأعلى، وكان يقال لهذا الباب: باب السيل. قال: فكانت السيول ربما دفعت المقام عن موضعه، وربما نحّته إلى وجه الكعبة، حتى جاء سيلٌ في خلافة عمر بن

الخطاب رحمته الله يقال له: سيل أم نهشل، وإنما سُمّيَ بأمّ نهشل؛ لأنه ذهب بأمّ نهشل؛ ابنة عبيدة بن أبي أحيدة سعيد بن العاص، فماتت فيه، فاحتمل المقام من موضعه هذا، فذهب به حتى وُجدَ بأسفل مكة، فأُتي به فُرِبط إلى أستار الكعبة في وجهها.

وكتب في ذلك إلى عمر رحمته الله ، فأقبل عمر فزعاً، فدخل بعمرة





في شهر رمضان، وقد غُيِّ موضعهُ، وعفاهُ السَّيْلُ، فدعا عمر بالناس، فقال: أُنْشِدُ اللَّهَ عَبْدًا عِنْدَهُ عِلْمٌ فِي هَذَا الْمَقَامِ! فَقَالَ الْمُطَّلِبُ بْنُ أَبِي وَدَاعَةَ السَّهْمِيُّ: أَنَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عِنْدِي ذَلِكَ، فَقَدْ كُنْتُ أَخْشَى عَلَيْهِ هَذَا، فَأَخَذْتُ قَدْرَهُ مِنْ مَوْضِعِهِ إِلَى الرُّكْنِ، وَمِنْ مَوْضِعِهِ إِلَى بَابِ الْحَجَرِ، وَمِنْ مَوْضِعِهِ إِلَى زَمْزَمَ بِمَقَاطٍ^(٧)، وَهُوَ عِنْدِي فِي الْبَيْتِ.

فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: فَاجْلِسْ عِنْدِي وَأَرْسِلْ إِلَيْهَا، فَأَتَى بِهَا فَمَدَهَا فَوَجَدَهَا مَسْتَوِيَةً إِلَى مَوْضِعِهِ هَذَا، فَسَأَلَ النَّاسَ وَشَاوَرَهُمْ، فَقَالُوا: نَعَمْ هَذَا مَوْضِعُهُ، فَلَمَّا اسْتَثَبَتْ ذَلِكَ عُمَرُ رضي الله عنه وَحَقَّ عِنْدَهُ، أَمَرَ بِهِ، فَأَحْكَمَ بِنَاءَ رِبْضِهِ^(٨) تَحْتَ الْمَقَامِ ثُمَّ حَوْلَهُ، فَهُوَ فِي مَكَانِهِ هَذَا إِلَى الْيَوْمِ، قَالَ: وَرَدَّمَ عُمَرُ الرَّدَمَ الْأَعْلَى بِالصَّخَرِ وَحَصَّنَهُ، قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: وَلَمْ يَغْلُ سَيْلٌ بَعْدَ عُمَرُ رضي الله عنه حَتَّى الْآنَ^(٩).



وقد ذُكر ابن حجر رحمته الله هذا الأثر في (فتح الباري)، وأشار إلى صحة أسانيده، قائلاً: (روى الأزرقى في (أخبار مكة) بأسانيد صحيحة: أن المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما في الموضع الذي هو فيه الآن، حتى جاء سيل في خلافة عمر فاحتمله حتى وُجِدَ بأسفل مكة، فأُتي به فربط إلى أستار الكعبة، حتى قَدِمَ عمر فاستثبت في أمره حتى تحقق موضعه الأول، فأعادته إليه، وبنى حوله، فاستقر ثم إلى الآن) (١٠).

وفي توفيق الله تعالى المطلب بن أبي وداعة وإهامه إياه أن يُحدّد موضعه لخوفه عليه ممّا قد يحدث له من حوادث مثل السيل، دليلٌ قاطع على أن هذا البيت وما يحويه محفوظٌ بحفظ الله تعالى.



المطلب الثاني

حكم الصلاة خلف المقام

**أولاً: استحباب صلاة ركعتي الطواف
خلف المقام:**

تستحب صلاة ركعتين بعد الطواف
خلف المقام، لَمَنْ تيسَّر له ذلك ولو بُعد
عنه، وهو قول الجمهور^(١).

الأدلة:

- ١- ما جاء عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه؛ قال: (قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ)^(١).
- ٢- ما جاء في حديث جابر رضي الله عنه، في صفة حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، والشاهد منه: أَنْ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَرَغَ مِنَ الطَّوْفِ (تَقَدَّمَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ فَقَرَأَ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]،



فَجَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ،
وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ: ب ﴿قُلْ
هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ١ ﴿وَقُلْ يَأْتِيهَا
الْكَافِرُونَ﴾ ٢ (١٣) الحديث.

وجه الدلالة: استحباب صلاة ركعتي
الطواف خلف المقام.

ثانياً: جواز صلاة ركعتي الطواف في أي موضع:

الأفضل والسنة أن تُصَلَّى ركعتا
الطَّواف خلف المقام، وَمَنْ لم يَتيسَّر له
الصلاة خلف المقام للزَّحَام جاز له أن
يصليهما في أيِّ موضع من المسجد الحرام، بل
يجوز أن تُصَلَّى ركعتا الطَّواف في أيِّ موضع
كان، سواء في المسجد الحرام أو غيره (١٤).

الدليل:

١- ما جاء عن عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، وَهُوَ بِمَكَّةَ،



وَأَرَادَ الْخُرُوجَ، وَلَمْ تَكُنْ أُمَّ سَلَمَةَ طَافَتْ
بِالْبَيْتِ، وَأَرَادَتْ الْخُرُوجَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: (إِذَا أُقِيمَتِ صَلَاةُ الصُّبْحِ فَطُوفِي
عَلَى بَعِيرِكَ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ)، فَفَعَلَتْ
ذَلِكَ، فَلَمْ تُصَلِّ حَتَّى خَرَجَتْ^(١٥).

وجه الدلالة: إقرار النبي ﷺ لأمّ
سلمة ﷺ صلاتها ركعتي الطواف خارج
المسجد الحرام.

ما جاء عن أهل العلم في ذلك

١ - قال ابن حجر رحمه الله: (قوله: « فَلَمْ تُصَلِّ
حَتَّى خَرَجَتْ » أي: من المسجد أو من
مكة، فدلّ على جواز صلاة الطّواف
خارجاً من المسجد، إذ لو كان ذلك
شرطاً لازماً لما أقرّها النبي ﷺ على
ذلك)^(١٦).

٢ - وأورد العيني رحمه الله قول البخاري: (باب:
مَنْ صَلَّى رَكْعَتَيِ الطَّوْافِ خَارِجاً مِنَ الْمَسْجِدِ)
ثم علّق على ذلك بقوله: (أي: هذا



بابٌ في بيان جواز صلاة مَنْ صَلَّى
ركعتي الطَّواف حال كونه خارجاً
من المسجد الحرام، وحاصله: أنه ليس
لركعتي الطَّواف مَوْضِعٌ مُعَيَّن، بل
يجوز إقامتهما في أيِّ موضع أراد الطَّائف،
وإن كان ذلك خلف المقام أفضل^(١٧).

٣- قال النووي رحمته الله: (يُستحب أن يُصليَّهما
خلف المقام، فإن لم يفعل ففي الحِجْرِ
تحت الميزاب، وإلا ففي المسجد، وإلا
ففي الحرم، فإن صلاهما خارج الحرم
في وطنه أو غيره من أقطار الأرض
صحَّت وأجزأته^(١٨). وقال رحمته الله في موضع
آخر: (والسُّنَّة أن يصليَّهما خلف المقام،
فإن لم يفعل ففي الحِجْرِ، وإلا ففي
المسجد، وإلا ففي مكة وسائر الحرم،
ولو صلاهما في وطنه وغيره من
أقاصي الأرض جاز، وفاته الفضيلة،
ولا تفوت هذه الصَّلَاة ما دام حيًّا)^(١٩).

٤- وقال الشيخ ابن باز رحمته الله: (لا يجب على

عمر عليه السلام صَلَّى رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ فِي بَعْضِ طَوَافِهِ بِذِي طُوًى ^(٢٠)، وَهِيَ مِنَ الْحَرَمِ لَكِنَّهَا خَارِجُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. وَكَذَلِكَ أُمُّ سَلَمَةَ عليها السلام صَلَّتْ لَطَوَافَ الْوُدَاعِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ: الزَّحَامُ، أَوْ أَرَادَتْ بِذَلِكَ أَنْ تُبَيِّنَ لِلنَّاسِ التَّوَسُّعَ الشَّرْعِيَّةَ فِي هَذَا الْأَمْرِ ^(٢١).

الطَّائِفُ أَنْ يَصَلِّيَ الرَكَعَتَيْنِ خَلْفَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ، وَلَكِنْ يُشْرَعُ لَهُ ذَلِكَ إِذَا تَيَسَّرَ مِنْ دُونِ مَشَقَّةٍ، وَإِنْ صَلَّاهُمَا فِي أَيِّ مَكَانٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ فِي أَيِّ مَكَانٍ مِنَ الْحَرَمِ كُلِّهِ أَجْزَأُهُ ذَلِكَ، وَلَا يُشْرَعُ أَنْ يُزَاحِمَ الطَّائِفِينَ لِأَدَائِهَا حَوْلَ الْمَقَامِ. بَلْ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَبَاعَدَ عَنِ الزَّحَامِ وَأَنْ يَصْلِيَهُمَا فِي بَقِيَّةِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ لِأَنَّ



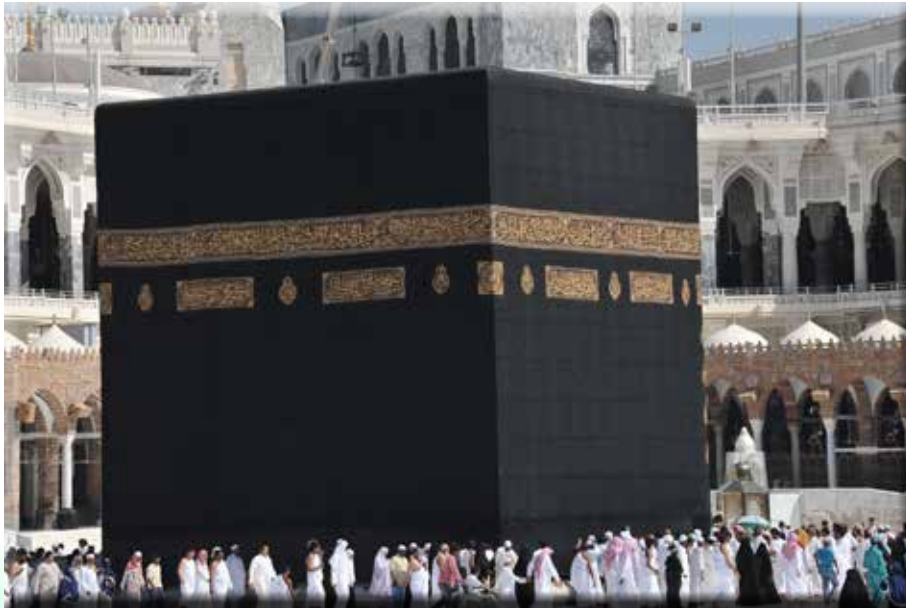
دليل الإجماع:

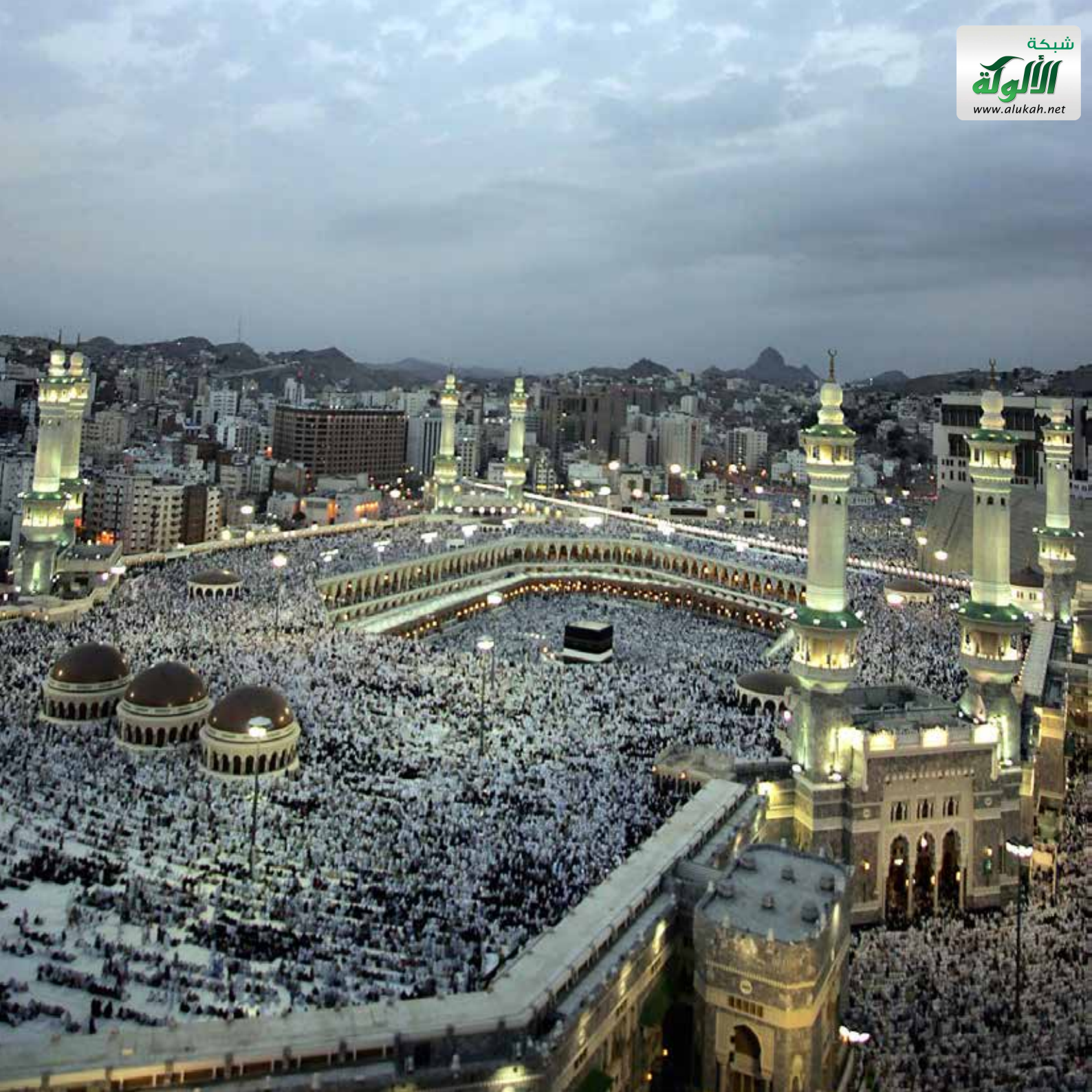
صَلَّاهُمَا، إِلَّا مَالِكًا فَإِنَّهُ كَرِهَ فِعْلَهُمَا فِي
الْحِجْرِ^(٢٣). وقال النووي رحمته الله: (قال
الجمهور: يجوز فِعْلُهَا فِي الْحِجْرِ كغیره)^(٢٣).

وقال ابن حجر رحمته الله: (أجمع أهل
العلم: على أَنَّ الطَّائِفَ يُجْزئُهُ أَنْ يُصَلِّيَ
الطَّوْفَ حَيْثُ شَاءَ، إِلَّا شَيْئًا ذَكَرَ عَنْ
مَالِكٍ فِي أَنَّ مَنْ صَلَّى رَكَعَتِي الطَّوْفِ
الوَاجِبِ فِي الْحِجْرِ يُعِيدُ)^(٢٤).

ذَكَرَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ
الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الطَّائِفَ يُجْزئُهُ أَنْ يُصَلِّيَ
الرَّكَعَتَيْنِ حَيْثُ شَاءَ، وَمَنْ ذَكَرَ ذَلِكَ:
ابن المنذر، والنووي، وابن حجر.

قال ابن المنذر رحمته الله: (أجمع العلماء:
على أَنَّ رَكَعَتِي الطَّوْفِ تَصِحَّانِ حَيْثُ







المبحث الثاني

مضاعفة أجر الصلاة

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مضاعفة أجر الصلاة خاص
بمسجد الكعبة.

المطلب الثاني: المضاعفة خاصة بالفرائض.

المطلب الثالث: المضاعفة خاصة بالرجال.

المطلب الرابع: استحباب تنفّل الغرباء في
المسجد الحرام.



المطلب الأول

مضاعفة أجر الصلاة خاص

بمسجد الكعبة

اختلف العلماء: في مضاعفة أجر الصلاة، هل تعم الحرم كله، أم هي خاصة بالمسجد الحرام؟ على قولين، وقال بكل منهما جمع كبير من أهل العلم، ولكل أدلته المعتبرة، لكنني أميل إلى القول: بأن المضاعفة خاصة بالمسجد المتعارف عليه، والذي يُعَدُّ الحِمَى الأخص للكعبة - شَرَّفَهَا اللهُ تعالى - وفيه تقام الصلاة، وإليه تُشَدُّ الرحال، ولا يصح الاعتكاف والطواف إلا فيه، ومن أجله شَرَّفَ الحرم على غيره، وهو قول المالكية^(٢٥) وأكثر الشافعية^(٢٦) والحنابلة^(٢٧).

مع اتفاق الجميع: على أن أصل المضاعفة للأعمال حاصل في جميع بقاع



الحرم، أمّا ما يتعلق بطبيعة المضاعفة فالراجح: أنّ المضاعفة للحسنات من جهة الكيف، وليس من جهة الكم^(٢٨).

الأدلة:

١ - ما جاء في حديث مَيْمُونَةَ رضي الله عنها - زَوْجِ النبي ﷺ - مرفوعاً، والشاهد منه: (صَلَاةٌ فِيهِ - أَي: مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ - أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا مَسْجِدَ الْكَعْبَةِ)^(٢٩).
وعند النسائي: (إِلَّا الْمَسْجِدَ؛ الْكَعْبَةُ)^(٣٠).

وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مرفوعاً: (إِلَّا الْكَعْبَةُ)^(٣١).

وفي حديث آخر لأبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مرفوعاً: (إِنَّمَا يُسَافَرُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ، وَمَسْجِدِي، وَمَسْجِدِ إِبِلِيَاءَ)^(٣٢).

وجه الدلالة: جاءت هذه الروايات بلفظ: (مَسْجِدَ الْكَعْبَةِ) أو (الْكَعْبَةُ) فقط؛



ليتبين بذلك أن المراد بلفظ: (المَسْجِدِ الحَرَامِ) في الروايات الأخرى لحديث المضاعفة خصوص المسجد من حول الكعبة لا عموم الحرم (٣٣).

٢- ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ؛ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ) (٣٤).

وجه الدلالة: الإشارة إلى مسجده ﷺ دون باقي المساجد من حرم المدينة، كذلك الحال في المسجد الحرام.

٣- لفظ (المسجد الحرام) إذا أُطلق، انصرف عُرفاً إلى ما أُعِدَّ للطواف، دون ما سواه من أماكن الحرم أو مساجده (٣٥).

قال ابن خزيمة رحمه الله: (لو أَنَّ اسم «المسجد الحرام» واقع على جميع الحرم، لما جاز حفر بئر ولا قبر، ولا

التغوط ولا البول، ولا إلقاء الجيف والتتن. ولا نعلم عالماً مَنَعَ من ذلك، ولا كَرِهَ لحائض ولا لجنب دخول الحرم، ولا الجماع فيه. ولو كان كذلك، لجاز الاعتكاف في دُور مكة وحوانيتها! ولا يقول بذلك أحد) (٣٦).

٤ - لو أن أحداً من الناس شدَّ الرحال إلى مسجدٍ من مساجد مكة غير المسجد الحرام، لم يكن هذا مشروعاً، بل منهي عنه، فالذي تشدُّ الرِّحال إليه هو المسجد الذي فيه المضاعفة (٣٧).

المضاعفة تحصل لمن صَلَّى خارج المسجد إذا اتَّصلت الصفوف: وعن حُكم الصَّلَاة خارج حدود المسجد المُتعارف عليها، وخارج حدود السَّاحات المحيطة به، وفي الشوارع الموصلة إليه في حال الزَّحام الشَّدِيد، فإنَّ المصلِّين ينالون الأجر كاملاً، وذلك لا تَصْال الصفوف، وللضَّرورة.





ما جاء عن أهل العلم في ذلك:

لا خلاف بين أهل العلم في صحّة صلاة مَنْ كان خارج المسجد، بشرط اتصال صفوف الخارج بالداخل:

١- قال الكاساني رحمته الله: (وَلَوْ اقْتَدَى خَارِجُ الْمَسْجِدِ بِإِمَامٍ فِي الْمَسْجِدِ إِنْ كَانَتْ الصُّفُوفُ مُتَّصِلَةً جَازَ، وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ بِحُكْمِ اتِّصَالِ الصُّفُوفِ يَلْتَحِقُ بِالْمَسْجِدِ هَذَا، إِنْ كَانَ الْإِمَامُ يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ) ^(٣٨).

٢- وَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رحمته الله: (لَوْ أَنَّ دُورًا مَحْجُورًا عَلَيْهَا صَلَّى قَوْمٌ فِيهَا بِصَلَاةِ الْإِمَامِ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ، فَصَلَاتُهُمْ تَامَّةٌ إِذَا كَانَ لَيْتِلِكَ الدَّوْرِ كُؤَى أَوْ مَقَاصِيرُ يَرَوْنَ مِنْهَا مَا يَصْنَعُ النَّاسُ وَالْإِمَامُ، فَيَرْكَعُونَ بِرُكُوعِهِ وَيَسْجُدُونَ بِسُجُودِهِ فَذَلِكَ جَائِزٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا كُؤَى وَلَا مَقَاصِيرُ يَرَوْنَ مِنْهَا مَا تَصْنَعُ النَّاسُ وَالْإِمَامُ، إِلَّا أَنَّهُمْ يَسْمَعُونَ



الإِمَامَ فَيَرْكَعُونَ بُرْكَوعِهِ وَيَسْجُدُونَ
بِسُجُودِهِ، فَذَلِكَ جَائِزٌ^(٣٩).

٣- وقال ابن تيمية رحمه الله: (وأما صلاة
المأموم خلف الإمام خارج المسجد، أو
في المسجد، وبينهما حائل، فإن كانت
الصفوف مُتَّصِلَةً جازياً تفاقاً للأئمة^(٤٠)).

والخلاصة: أنَّ المصلين ينالون الأجر
كاملاً، وذلك لاتِّصال الصفوف، وللضرورة.

المطلب الثاني

المضاعفة خاصة بالفرائض

اختلف العلماء: في مضاعفة أجر
الصلاة، هل هي خاصة بالفرائض، أم
أنها تعم الفرائض والنوافل؟ على قولين،
والراجع: أن مضاعفة أجر الصلاة خاصة
بالفرائض دون النوافل، وهو قول جمهور
الحنفية^(٤١)، والمالكية^(٤٢)، والحنابلة^(٤٣).

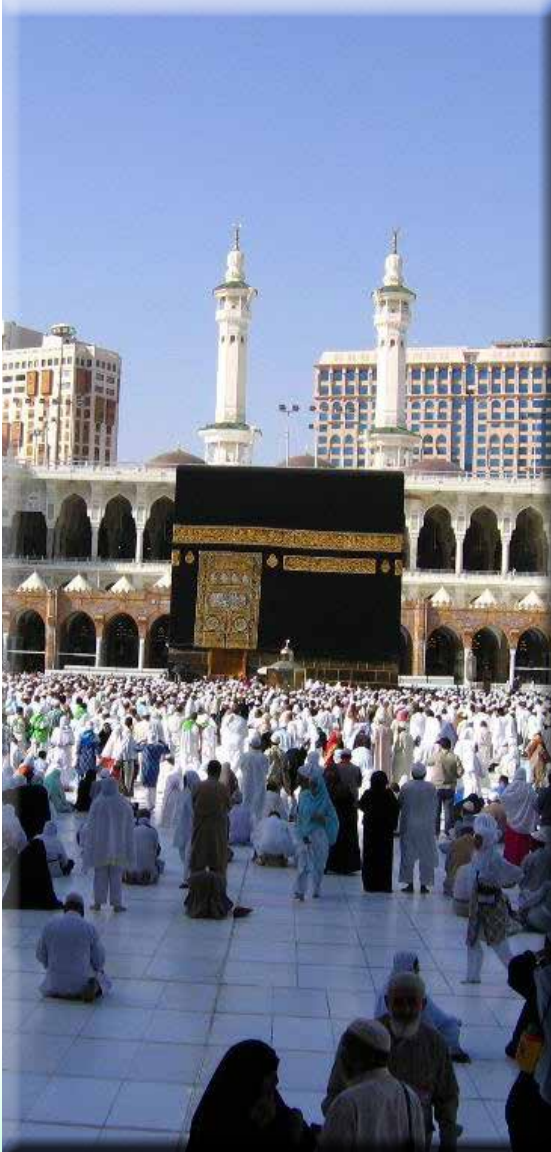
الأدلة:

١- ما جاء عن زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مَنْ صَلَاتِهِ فِي مَسْجِدِي هَذَا؛ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ) ^(٤٤).

وجه الدلالة: مسجد النبي ﷺ
خُصَّ بمضاعفة أجر الصلاة، وإن كان دون المسجد الحرام، إلا أن النبي ﷺ أخبر أن صلاة النافلة في البيت أفضل.

٢- ما جاء أيضاً عن زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اتَّخَذَ حُجْرَةً - قَالَ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ مِنْ حَصِيرٍ - فِي رَمْضَانَ، فَصَلَّى فِيهَا لَيْلِي، فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا عَلِمَ بِهِمْ جَعَلَ يَقْعُدُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: (قَدْ عَرَفْتُ الَّذِي رَأَيْتُمْ مِنْ صَنِيعِكُمْ، فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنْ أَفْضَلَ الصَّلَاةُ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ) ^(٤٥).





وجه الدلالة: نصّ الحديث على أن صلاة التطوع في البيت أفضل منها في المسجد، مع شرف المسجد.

٣- أن النبي ﷺ كان يحافظ على أداء صلاة النافلة في بيته، ولم يكن يخرج إلى مسجده إلا لأداء الفرائض مع قرب بيته من مسجده^(٤٦).

قال ابن الهمام رحمه الله: (وهذا التفضيل مُحْتَصٌّ بالفرائض، وقيل: في النفل أيضاً... وقد اشتهر عنه عليه الصلاة والسلام: أن **أفضل صلاة الرجل في منزله إلا المكتوبة**) وهذا قاله وهو في المدينة يُشَافُهُ به الحاضرين عنده في المسجد والغائبين، ثم هو ﷺ لم يُؤَثَّرْ عنه التَّنَقُّلُ في المسجد، بل في بيته؛ من التهجد وركعتي الفجر وغيرها، ولو كان كذلك لم يُصَلَّ نافلة إلا في المسجد، أو يكون ذلك هو الأكثر، وخلافه قليل في بعض الأحيان، خصوصاً ومن بيته إلى المسجد نقل في قدم واحدة^(٤٧).



المطلب الثالث

المضاعفة خاصة بالرجال

عامّة العلماء يرون: أن هذه المضاعفة خاصة بالرجال دون النساء؛ لأن الأفضل للنساء أن يُصَلَّين في بيوتهن الفرائض والنوافل ^(٤٨).

الأدلة:

١- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ، وَبُيُوتَهُنَّ خَيْرٌ لَهُنَّ) ^(٤٩).

٢- عن أمّ حميد امرأة أبي حميد الساعدي رضي الله عنها؛ أنها جاءت النبي ﷺ فقالت: يا رَسُولَ اللَّهِ! إني أَحِبُّ الصَّلَاةَ مَعَكَ. قال: (قَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ مُحِبَّةٌ الصَّلَاةَ مَعِي، وَصَلَاتُكَ فِي بَيْتِكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ فِي حُجْرَتِكَ، وَصَلَاتُكَ فِي حُجْرَتِكَ خَيْرٌ مِنْ صَلَاتِكَ فِي دَارِكَ، وَصَلَاتُكَ فِي دَارِكَ خَيْرٌ مِنْ



صَلَاتِكَ فِي مَسْجِدِ قَوْمِكَ، وَصَلَاتِكَ
فِي مَسْجِدِ قَوْمِكَ خَيْرٌ لَّكَ مِنْ
صَلَاتِكَ فِي مَسْجِدِي). قَالَ: فَأَمَرْتُ
فَبُنِيَ لَهَا مَسْجِدٌ فِي أَقْصَى شَيْءٍ مِنْ
بَيْتِهَا وَأُظْلِمَ، فَكَانَتْ تُصَلِّي فِيهِ حَتَّى
لَقِيََتِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ (٥٠).

وبوب ابن خزيمة رحمته الله لهذا الحديث
بقوله: (باب: اختيار صلاة المرأة في
حجرتها على صلاتها في دارها، وصلاتها
في مسجد قومها على صلاتها في مسجد
النبي ﷺ، وإن كانت صلاة في مسجد
النبي ﷺ تعدل ألف صلاة في غيرها من
المساجد، والدليل على أن قول النبي ﷺ:
(صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف
صلاة فيما سواه من المساجد)، أراد به
صلاة الرجال دون صلاة النساء) (٥١).

وليس في هذا تمييز للرجل على
المرأة، وإنما هو فضل الله يؤتيه مَنْ يَشَاءُ،
وَمَنْ يَدْرِي، لَعَلَّ اللَّهَ مَنَحَ الْمَرْأَةَ مِنْ



الجزء المضاعف لاحتجاجها وتنفيذها أمر
رسولها ﷺ ما يفوق الرجال.

ولعل هناك حكمة من كون هذا
التضعيف خاص بالرجال دون النساء،
ذلك أن إظهار عز الإسلام وقوته وكثرة
أتباعه منوط بالرجال لا النساء، وكذا عمارة
المساجد عموماً، والمسجد الحرام خصوصاً
ومسجد النبي ﷺ ومسجد إيلياء، منوط
بالرجال دون النساء، وقد نص القرآن
المجيد على ما يوحى بذلك بقوله تعالى:
﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ
أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ
يَتَّخِذُوا اللَّهَ مَلِكًا وَأَلَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾ [التوبة:
١٠٨]، وقوله سبحانه: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ
أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُمْ يُسَبِّحُ لَهُ
فِيهَا بِالْعُدْوَةِ وَالْوَصَالِ ۖ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ
تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ
وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ
الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ [النور: ٣٦-٣٧].



المطلب الرابع استحباب تنفل الغرباء في المسجد الحرام

انفرد الإمام مالك بالتفريق بين المقيم والآفاقي أو الغريب؛ فقد روى ابن القاسم عن الإمام مالك رحمه الله: (أن التنفل في البيوت أحب إليه من التنفل في مسجد النبي ﷺ إلا للغرباء؛ فإن تنفلهم في مسجده ﷺ أحب إليه) (٥٢).

وجه الدلالة: إذا سُلِّمَ للإمام مالك هذا التفريق بين المقيم والغريب في مسجد النبي ﷺ، فالمسجد الحرام أولى بذلك.

وهو قول له وجاهته؛ إذ إنَّ (الآفاقيَّ لا بيت له في مكة شَرَّفها الله، فلا يكون مشمولاً بالخطاب في تلك الأحاديث، ثم إنَّ الحكمة التي تُلتَمَس في أداء الصلوات



في البيوت غير متحققة في حق مَنْ يقيم في الفنادق وما شابهها - كعدم جعل البيوت مقابر، ولتتنزل السكينة والرحمة والبركة على أهل البيت، ويتعلم الصغار من أفراد الأسرة أداء الصلوات والمواظبة عليها، وتشجيع الأجواء المفعمّة بالإيمان داخل البيت، وليكون أكثر إخلاصاً وأبعد عن الرياء - فهذه الحُكم التي من أجلها حثّ الشرع على الصلاة في البيوت متفنية في حق غير المقيم.

ومن جهة أخرى، فإن المسجد الحرام من مشاعر الإسلام المعظمة، إذ هو أول بيت وضع لعبادة الله في الأرض، وتشد إليه الرحال، ويسن فيه الاعتكاف والإكثار من الطواف، وبرؤية الكعبة المعظمة والمؤمنين الطائفين والعاكفين يزداد إيمان المؤمن؛ ولذا فإنه مهما استطاع الآفاقي أن يكثر من المكث فيه فهو خير له؛ لأنه لم يقدّم مكة إلا من أجل ذلك.



وقد يقال مثل ذلك في المرأة أيضاً
شريطة ألا تُكثر من التردد على الفندق
ونحوه فتعرض للفتن، بل تبقى معتكفة
في الحرم؛ لأنها وقد خرجت من منزلها
وسافرت، فقد يكون مكثها في الفندق
ونحوه، أكثر إعانة لها على العبادة، والله
أعلم^(٥٣).

الخلاصة:

نخلص مما سبق إلى أن المضاعفة
يُقصد بها مضاعفة الثواب والأجر
لا العمل، وأنها خاصة بحرم المسجد
الحرام ذاته لا منطقة الحرم كلّها، كما أنها
خاصة بالفرائض دون النوافل، وأن هذا
الفضل خُصّ به الرجال دون النساء دفعاً
للمشقة عنهن، وعدم تفويتهن للواجبات
الأخرى، والله أعلم.



المبحث الثالث أحكام الطواف

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: أوقات النهي عن الصلاة.

المطلب الثاني: الطواف وركعتاه في أوقات النهي.

المطلب الثالث: الاستثناء خاص بالطواف وركعتيه.

المطلب الرابع: الإكثار من الطواف لغير
الحكي.



المطلب الأول

أوقات النهي عن الصلاة

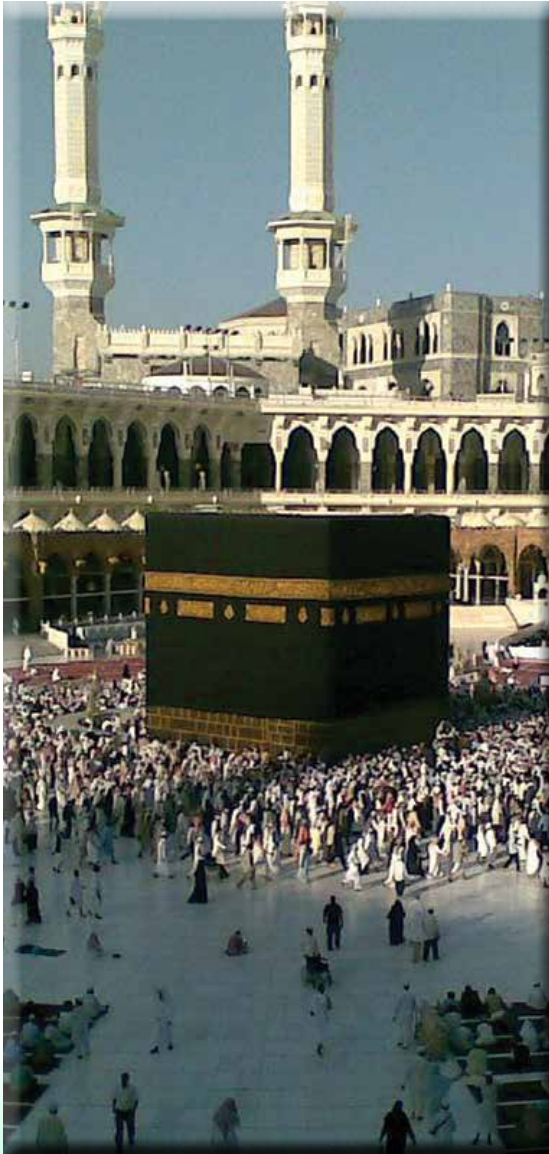
اتفق العلماء: على أن أوقات النهي عن صلاة النافلة - ما بين تحريم وكراهة - خمسة أوقات، وهي:

- ١ - عد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس.
- ٢ - بعد طلوع الشمس حتى ترتفع قيد رمح.
- ٣ - عند استواء الشمس حتى تزول، خلافاً للإمام مالك فلا يكرهه عنده.
- ٤ - بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس.
- ٥ - عند اصفرار الشمس حتى تغرب^(٥٤).

الأدلة:

- ١ - ما جاء عن عُمَرَ رضي الله عنه؛ (أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ)^(٥٥).





٢- ما جاء عن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه قال: (ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، أَوْ أَنْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ ^(٥٦) حَتَّى تَمِيلَ الشَّمْسُ، وَحِينَ تَضَيَّفُ ^(٥٧) الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ) ^(٥٨).

والنهي عن الصلاة في هذا الأوقات مع عظم شأنها، وسعة فضلها، فيه حكمة بالغة ظاهرة، وهي أَنَّ الله تعالى تعبَّد عباده بأنواع شتى من العبادات والطاعات، وكما تعبَّدهم بالأمر، فقد تعبَّدهم بالنهي، فتعبَّدهم بالصلاة، وتعبَّدهم بالنهي عن الصلاة في بعض الأوقات المشار إليها، وكذا تعبَّدهم بالصيام، وتعبَّدهم بالنهي عن الصيام في بعض الأوقات؛ صيام يوم الفطر والأضحى، كلُّ هذا وغيره الكثير ممَّا يضيق المقام عن إحصائه فيه توجيةً للمسلم إلى الإذعان والقبول لما أمر الله به ونهى عنه



دون جدال أو نقاش، فما عليه إلا أن يقول:
﴿وَأَطِيعُوا عَمْرَأَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. وهو
مطمئن القلب، منشرح الصدر.

المطلب الثاني

الطواف وركعتاه في أوقات

النهي

اختلف العلماء: في أداء الطواف
وركعتيه في أوقات النهي، على ثلاثة
أقوال، والراجح: جواز ذلك في جميع
الأوقات، وهو مذهب الشافعية^(٥٩)،
والحنابلة^(٦٠)، وأبي ثور، وإسحاق، وداود
الظاهر، وابن المنذر، وقالوا: هو
مذهب جمهور الصحابة ومن بعدهم؛
(كابن عمر وابن عباس وابن الزبير
وجابر وأبي الدرداء والحسن والحسين
وعطاء وطاووس والقاسم بن محمد
وعروة بن الزبير رضي الله عنهم)^(٦١). وحكمة الجواز



ظاهرة: وهي حاجة الناس إلى الطواف
وركعتيه في جميع الأوقات.

الأدلة:

١- ما جاء عن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رضي الله عنه؛ أَنَّ
النبي ﷺ قال: (يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ! لَا
تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ، وَصَلَّى
أَيَّةَ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ) ^(٦٢).

وجه الدلالة: جواز الطواف
والصلاة في جميع الأوقات لمن قصد
البيت المعظم؛ لأن الحديث عمّ
الأوقات كلها، وعموم أحاديث
النهي عن الصلاة في الأوقات الخمسة
يخصص بغير الطواف وركعتيه ^(٦٣).

قال الترمذي رحمته الله: (وَالَّذِي
اجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: عَلَى
كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى
تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى
تَطْلُعَ الشَّمْسُ؛ إِلَّا مَا اسْتِثْنَيْ مِنْ



ذلك؛ مثل الصَّلَاةِ بِمَكَّةَ بَعْدَ الْعَصْرِ
حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ
حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ بَعْدَ الطَّوَافِ (٦٤).

٢- ما جاء عن مُجَاهِدٍ، عن أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه
؛ قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
(لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ
الشَّمْسُ، وَلَا بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ
الشَّمْسُ، إِلَّا بِمَكَّةَ، إِلَّا بِمَكَّةَ، إِلَّا
بِمَكَّةَ) (٦٥).

قال ابن عبد البر رحمه الله: (هذا
حديثٌ وإن لم يكن بالقوي؛ لضعف
حميد مولى عفراء؛ ولأن مجاهدًا
لم يسمع من أبي ذر، ففي حديث
جبير بن مطعم ما يقويه، مع قول
جمهور علماء المسلمين به، وذلك أن
ابن عباس وابن عمر وابن الزبير
والحسن والحسين وعطاء وطاووس
ومجاهدًا والقاسم بن محمد وعروة
بن الزبير كانوا يطوفون بعد العصر،



وبعضهم بعد الصبح أيضاً، ويصلُّون
بإثر فراغهم من طوافهم ركعتين في
ذلك الوقت) (٦٦).

٣- ما جاء عن عبد العزيز بن رُفيع
قال: (رَأَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ
ﷺ يَطُوفُ بَعْدَ الْفَجْرِ، وَيُصَلِّي
رَكْعَتَيْنِ) (٦٧).

وجه الدلالة: مثل هذا لا يفعله
الصحابي برأيه، فله حكم الرفع.

٤- وقد ذكر ابن تيمية ﷺ وجوهاً عدة
في جواز الطواف وركعتيه في جميع
الأوقات، بما فيها أوقات النهي:

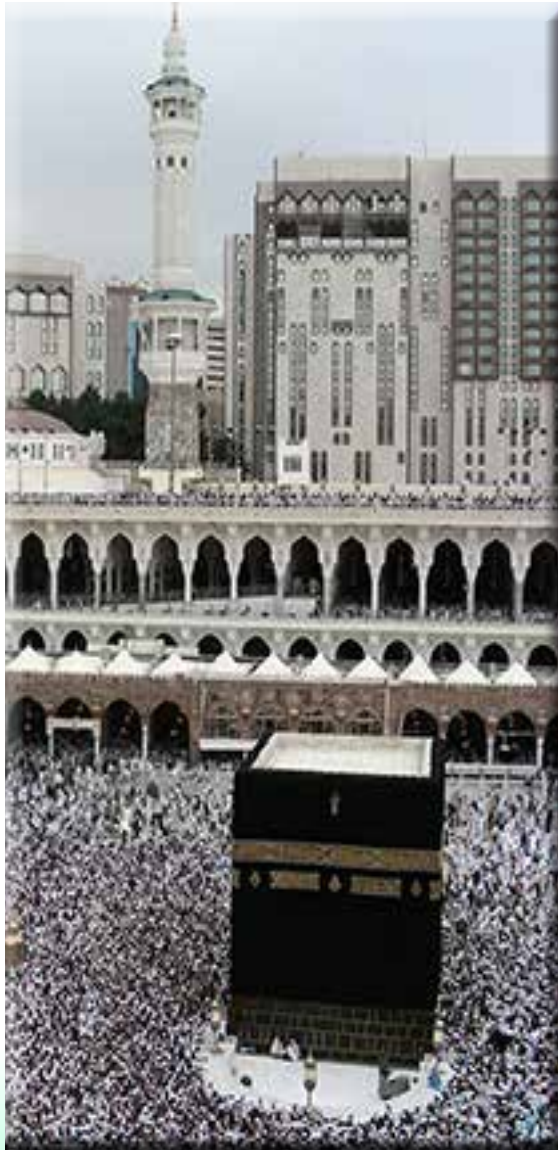
الأول: في حديث جابر بن مطعم
ﷺ عموم مقصود في الوقت، فكيف
يقال: إنه لم يدخل في ذلك أوقات النهي
الخمس؟



الثاني: أن هذا العموم لم يُخصَّ منه صورة لا بنص ولا إجماع، وحديث النهي مخصوص بالنص والإجماع، والعموم المحفوظ راجح على العموم المخصوص.

الثالث: أن الناس ما زالوا يطوفون بالبيت ويصلون عنده من حين بناه إبراهيم الخليل عليه السلام، وكان النبي ﷺ وأصحابه قبل الهجرة يطوفون به، ويصلون عنده، وكذلك لما فُتِحَتْ مكة كَثُرَ طواف المسلمين به وصلاتهم عنده، ولو كانت ركعتا الطواف منهياً عنها في الأوقات الخمسة لكان النبي ﷺ ينهى عن ذلك نهياً عاماً؛ لحاجة المسلمين إلى ذلك، ولنقل إلينا، ولم يتنقل مسلم أن النبي ﷺ نهى عن ذلك، مع أن الطواف طرفي النهار أكثر وأسهل.

الرابع: أن في النهي تعطيلاً لمصالح ذلك من الطواف والصلاة ^(٦٨).



المطلب الثالث

الاستثناء خاص بالطواف

وركعتيه

اختلف العلماء: هل هذا الاستثناء خاص بالطواف وركعتيه، أم عام في النوافل جميعها؟ على قولين، والراجح: أنه خاص بالطواف وركعتيه، وهو مذهب الجمهور^(٦٩).

الأدلة:

١- ما جاء عن عُمَرَ رضي الله عنه؛ (أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم) نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ^(٧٠).

٢- ما جاء عن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه قال: (ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، أَوْ أَنْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ



مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً
حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمٌ
الظَّهِيرَةَ حَتَّى تَمِيلَ الشَّمْسُ، وَحِينَ
تَضَيِّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى
تَغْرُبَ (٧١).

وجه الدلالة: أن النهي عن الصلاة
في هذه الأوقات يشمل مكة وغيرها،
ولم يأت ما يُخصّصها باستثناء ما ورد في
الطواف وصلاته.

قال ابن تيمية رحمته الله: (إن ما نُهي
عنه لسد الذريعة، يُباح للمصلحة
الراجعة - كركعتي الطواف - وأما
باقي التطوعات فلا مصلحة راجحة
في استثنائها، وليس الناس محتاجين
إليها في أوقات النهي؛ لسعة الأوقات
التي تُباح فيها الصلاة، بل في النهي
عنها بعض الأوقات مصالح أُخر؛
من: إجمام النفوس بعض الأوقات
من ثقل العبادة، كما يُجْمُّ بالنوم



وغیره، ولهذا قال معاذ رضي الله عنه: (إني لأُحْتَسِبُ نَوْمَتِي، كما أُحْتَسِبُ قَوْمَتِي) ^(٧٢)، ومن: تشويقها وتحبيب الصلاة إليها، إذا مُنِعَتْ منها وقتاً فإنه يكون أنشط وأرغب فيها، فإن العبادة إذا خُصَّت ببعض الأوقات، نشطت النفوس لها أعظم مما تنشط للشيء الدائم، ومنها: أن الشيء الدائم تسأم منه وتمل وتضجر، فإذا نُهي عنه بعض الأوقات زال ذلك الملل، إلى أنواع آخر من المصالح في النهي عن التطوع المطلق، ففي النهي دفعُ لمفاسد، وجلبُ لمصالح، من غير تفويت مصلحة ^(٧٣).

المطلب الرابع

الإكثار من الطواف لغير المكي

يستحب الإكثار من الطواف كل وقت، لأهل مكة ومن دخلها من غيرهم؛ لأن الله تعالى خَصَّ به هذا البلد الأمين دون غيره من بلدان العالم.



واختلف العلماء: في التطوع بالصلاة والطواف في المسجد الحرام، أيهما أفضل؟ على قولين^(٧٤)، والراجح: أن الطواف لغير أهل مكة أفضل، أما أهل مكة فالصلاة لهم أفضل، وهو قول الجمهور، وهو المروي عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعطاء، وسعيد بن جبير ومجاهد - رحمهم الله^(٧٥).

الأدلة:

١- أن الغرباء لو اشتغلوا بالصلاة لفاتهم الطواف من غير إمكان التدارك، فكان الاشتغال بما لا يمكن تداركه أولى.

٢- الطواف يشتمل على ركعتين وزيادة دعاء وذكر، وهو مختص بهذا المكان، وأما الصلاة فيمكن إيقاعها في كل مكان طاهر.

٣- أن الطواف له أفضلية في مكانه وزمانه، فيُقدّم العمل المفضول في مكانه وزمانه على الفاضل^(٧٦).

٤ - الصلاة أفضل لأهل مكة؛ لأن الصلاة
في نفسها أفضل من الطواف؛ والنبي
ﷺ شبه الطواف بالصلاة.







المبحث الرابع

أحكام الحجر

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: الحجر وأسماءه.

المطلب الثاني: تحديد الحجر وقياسه.

المطلب الثالث: الصلاة والدعاء والجلوس في الحجر.

المطلب الرابع: الصلاة في مقدم الحجر.

المطلب الخامس: استقبال الحجر وهوائه في الصلاة.

المطلب السادس: الطواف من داخل الحجر.



المطلب الأول

الحجر وأسماءه

تعريف الحجر:

الحِجْر - بكسر الحاء، وإسكان الجيم - هو المكان المعروف المشهور بجانب الكعبة زادها الله شرفاً، مما يلي الميزاب شمالي الكعبة، وهو حائط مدور على شكل نصف دائرة، وله فتحتان من طرفيه، للدخول إليه، والخروج منه^(٧٧).

أسماء الحجر ومعانيها:

سُمِّي الحِجْر بهذا الاسم لاستدارته^(٧٨)، أو لأنه حُجِر من البيت، أي: مُنِعَ منه^(٧٩)، وكل بناء بنيته فحجرت عليه من الأرض، يسمَّى حِجْراً، وهو مثل حِجْر الإنسان^(٨٠)، أي: حضنه، أو



لتحجيره بالجدار ليطاف من ورائه، وهي معانٍ متقاربة^(٨١).

وللحجر أسماءٌ متعددة، من أهمها وأشهرها: **الحطيم**، وسُمِّيَ حَطِيمًا؛ لَأَنَّهُ حُطِمَ مِنَ الْبَيْتِ، أَي: كُسِرَ، فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، كَقَتِيلٍ بِمَعْنَى مَقْتُولٍ. وقيل: لَأَنَّ الْبَيْتَ رُفِعَ وَتُرِكَ هُوَ مُحْطُومًا^(٨٢).

ويشهد له ما جاء عن مَالِكِ بْنِ صَعْبَةَ رضي الله عنه أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَهُمْ عَنْ لَيْلَةِ أُسْرِي بِهِ قَالَ: (بَيْنَمَا أَنَا فِي الْحُطِيمِ - وَرُبَّمَا قَالَ فِي الْحَجَرِ - مُضْطَجِعًا، إِذْ أَتَانِي آتٍ...)^(٨٣).

وَيُسَمَّى أَيْضًا: **الجدر**، وهو بمعنى الجدار، أَي: الَّذِي اقْتَطَعَ مِنْ جِهَتِهِ حَجَرُ الْكَعْبَةِ.

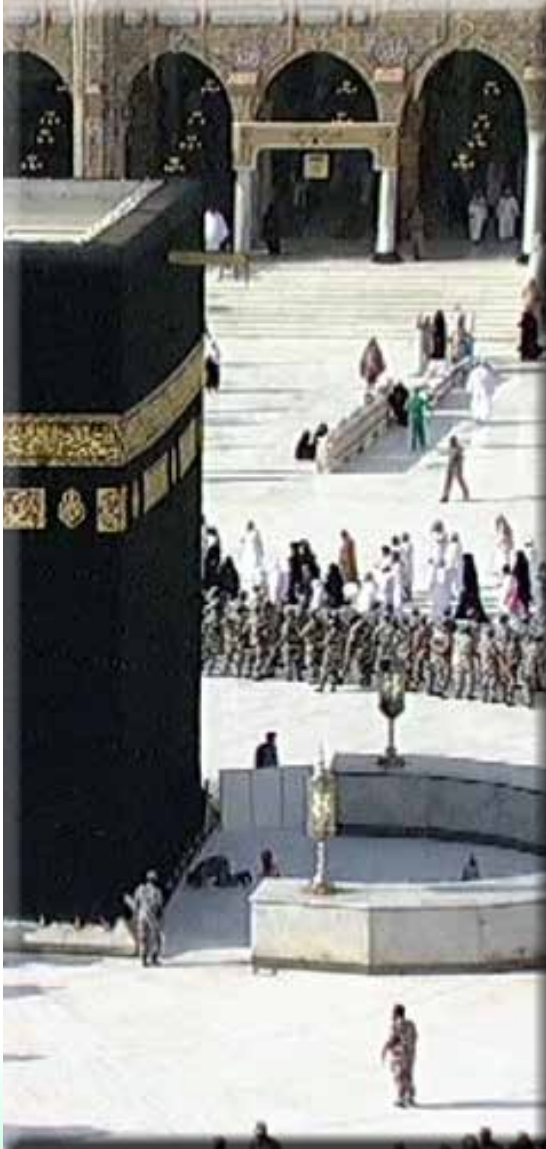
ويشهد له ما جاء عن عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْجَدْرِ، أَمِنْ الْبَيْتِ هُوَ؟ قَالَ: (نعم)^(٨٤).

لا يصحُّ تسميتهُ بحجرِ إسماعيل:

وقد اشتهر في العصور المتأخرة تسمية الحجر (بحجرِ إسماعيل)؛ اعتماداً على أن الحجر كان زرباً ^(٨٥) لغنم إسماعيل ^(٨٦)، وهو تعليل غير صحيح؛ لأن الحجر ما وُجد إلا بعد موت إسماعيل عليه السلام، ولم يُعرف آنذاك؛ لأن البيت كان كاملاً في عهده، ولم يوجد الحجر إلا بعد بناء قريش للكعبة لما قصّرت بهم النفقة عن إكمال قواعد إبراهيم عليه السلام ^(٨٧).

كما لا يصحُّ تسميتهُ (بحجرِ إسماعيل)؛ اعتماداً على أنه دُفن مع أمّه هاجر في الحجر، بل لا يثبت أن أحداً من الأنبياء عليهم السلام مات بجوار الكعبة، أو دُفن فيها، ومن ثبّه على ذلك:

١- الألباني رحمته الله حيث قال: (لم يثبت في حديثٍ مرفوع أن إسماعيل عليه السلام أو غيره من الأنبياء الكرام دُفِنوا في





المسجد الحرام، ولم يرد شيء من ذلك في كتاب من كتب السُّنَّة المعتمدة؛ كالكتب السُّنَّة، ومُسند أحمد، ومعاجم الطبراني الثلاثة، وغيرها، وما ورد في ذلك ضعيفٌ بل موضوعٌ عند بعض المحققين^(٨٨)، وغاية ما وري في ذلك من آثارٍ معضلاتٍ، بأسانيدٍ واهياتٍ، موقوفاتٍ، أخرجها الأزرقى في « أخبار مكة » (ص ٣٩ و ٢١٩ و ٢٢٠) فلا يُلتفت إليها، وإن ساقها بعضُ المبتدعة مَسَاقَ المُسَلِّماتِ^(٨٩).

٢- د. بكر أبو زيد رحمته الله حيث قال: (ذَكَرَ المؤرخون، والإخباريون: أَنَّ إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام مدفون في: « الحِجْر » من البيت العتيق، وَقُلَّ أَنْ يَخْلُو من هذا كتابٌ من كتب التاريخ العامة، وتواريخ مكة - زادها الله شرفاً - لذا أُضيف الحِجْر إليه، لكن لا يثبت في هذا كبيرُ شيءٍ؛ ولذا قُلَّ: « الحِجْر »، ولا تَقُلَّ: « حِجْر إسماعيل »^(٩٠).

سبب وضع الحجر:

لَمَّا أَرَادَت قَرِيْشُ بِنَاءَ الْكَعْبَةِ قَبْلَ
بَعْثَةِ النَّبِيِّ ﷺ - بَعْدَ أَنْ تَهَدَّمَتْ - لَمْ تَجِدْ
مَالًا حَالِلًا يَكْفِي لِعِمَارَتِهَا، فَبَنَتْهَا بِمَا
مَعَهَا مِنَ الْمَالِ الْحَالِلِ، وَاقْتَطَعَتْ مِنْ
شِمَالِي الْكَعْبَةِ الَّتِي فِيهَا الْمِزَابُ، نَحْوَ
سَبْعَةِ أَذْرَعٍ، وَحَوَّطَتْ عَلَيْهِ جِدَارًا قَصِيرًا؛
لِيَكُونَ عَلَامَةً لَهُ أَنَّهُ مِنَ الْكَعْبَةِ.

الدليل:

مَا جَاءَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:
سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْجُدْرِ، أَمِنْ الْبَيْتِ
هُوَ؟ قَالَ: (نعم). قلت: فما لهم لم يُدْخِلُوهُ
فِي الْبَيْتِ؟ قَالَ: (إِنَّ قَوْمَكَ قَصَّرَتْ بِهِمْ
النَّفَقَةُ) (٩١).





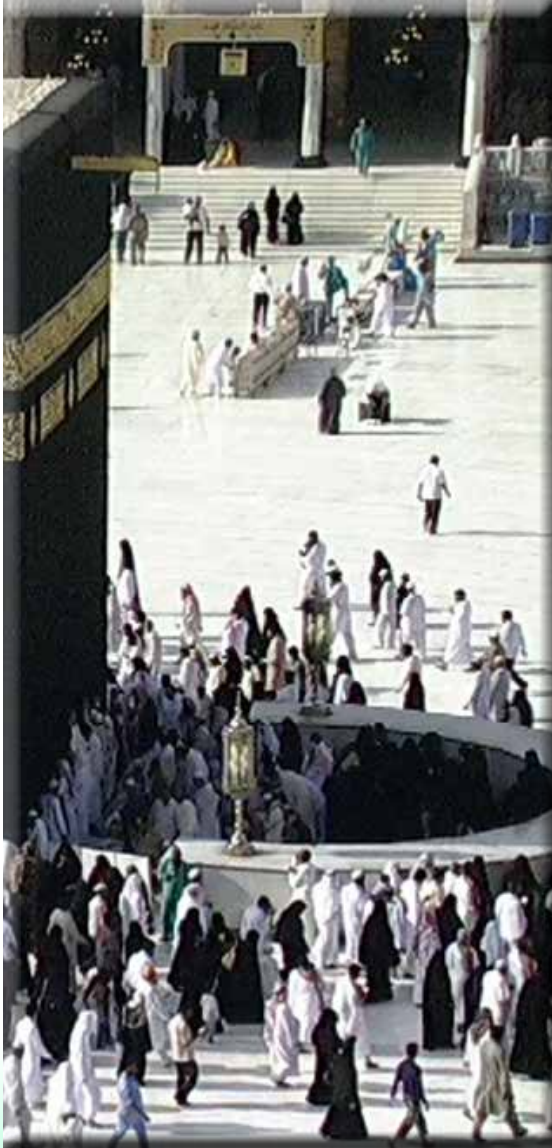
المطلب الثاني

تحديد الحجر وقياسه

اختلف العلماء: في تحديد الحجر، هل كلُّه من الكعبة أو بعضُه؟ على قولين؛ **وسبب اختلافهم**: هو اختلاف الروايات الواردة عن رسول الله ﷺ في الحجر، هل كلُّه من الكعبة أو بعضُه؟ **والراجع**: أن الحجر ليس كله من الكعبة، ومقدار ما هو من الكعبة قريبٌ من سبعة أذرع، وهو قول المالكية^(٩٢)، ووجه^(٩٣) عند الشافعية^(٩٤)، وبعض الحنفية^(٩٥)، واختاره ابن تيمية^(٩٦).

الأدلة:

١- ما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: (يا عائشة! لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدَ بَشْرِكِ، لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ، فَأَلْزَقْتُهَا بِالْأَرْضِ، وَجَعَلْتُهَا بَابَيْنِ بَابًا شَرْقِيًّا وَبَابًا غَرْبِيًّا، وَزِدْتُ



فيها ستة أذرع من الحجر، فإن قُرِئَها
اقتصرَها حيث بنت الكعبة (٩٧)(٩٨).

وجه الدلالة: تصريح النبي ﷺ بأن
سته أذرع من الحجر من الكعبة، وليس
الحجر كله.

٢- ما جاء عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال
رسول الله ﷺ: (إِنَّ قَوْمَكَ اسْتَقْصَرُوا
مِنْ بُيَآنِ الْبَيْتِ، وَلَوْ لَا حَدَاثُهُ
عَهْدِهِمْ بِالشَّرْكِ أَعَدْتُ مَا تَرَكُوا
منه، فَإِنْ بَدَأَ لِقَوْمِكَ، مِنْ بَعْدِي، أَنْ
يَبْنُوهُ فَهَلُمَّي لِأَرِيكَ مَا تَرَكُوا منه)
فَأَرَاهَا قَرِيبًا مِنْ سَبْعَةِ أَذْرُعٍ (٩٩).

وجه الدلالة: أبان النبي ﷺ لعائشة
أن قريبا من سبعة أذرع من الحجر
من الكعبة، وليس الحجر كله.

قال النووي رحمه الله: (قوله ﷺ: «وَلَا دَخَلْتُ
فِيهَا مِنَ الْحَجَرِ». وفي رواية: «وَزِدْتُ فِيهَا
سِتَّةَ أَذْرُعٍ مِنَ الْحَجَرِ؛ فَإِنْ قُرِئَها اقتصرَها



حَيْثُ بَنَتِ الْكُعْبَةَ». وفي رواية: «خَمْسَ أَذْرُعٍ...» وفي رواية: «قَرِيبًا مِنْ سَبْعَةِ أَذْرُعٍ...» قَالَ أصحابنا: سِتُّ أَذْرُعٍ مِنَ الْحِجْرِ مِمَّا يَلِي البيت محسوبة من أَلْبَيْتِ بِلَا خِلَافٍ، وفي الزائد خلاف^(١٠٠).

وقال ابن حجر رحمه الله - بعد إيراد هذا الحديث برواياته المختلفة، في قَدْر ما اقْتُطِعَ من البيت، وَضُمَّ إلى الْحِجْرِ: (وهذه الروايات كُلُّهَا تَجْتَمِعُ على أنها: فوق الستة، ودون السبعة)^(١٠١).

ثم جَمَعَ بين الأدلة بقوله: (فيتعين حمل المطلق على المقيّد... ويؤيده: أن الأحاديث المطلقة والمقيدة متواردة على سبب واحد، وهو أن قريشاً قصروا عن بناء إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وأن ابن الزبير أعاده على بناء إبراهيم، وأن الحجاج أعاده على بناء قريش، ولم تأت رواية قط صريحة أن جميع الْحِجْرِ من بناء إبراهيم في البيت.



وقبل أن يذكر ابن خزيمة رحمته الله حديث عائشة رضي الله عنها وقول النبي صلى الله عليه وسلم لها: (صَلِّي فِي الْحِجْرِ إِنْ أَرَدْتَ دُخُولَ الْبَيْتِ؛ فَإِنَّهَا هُوَ قِطْعَةٌ مِنَ الْبَيْتِ) ^(١٠٢)، بَوَّبَ عليه بقوله: (باب: استحباب الصلاة في الحِجْرِ، إذا لم يُمكن دخول الكعبة، إذْ بعض الحِجْرِ من البيت، بذكر خبر لفظه عام، مراده خاص، أنا خائف أن يسمع - بهذا الخبر الذي ذكرتُ: أنَّ لفظه لفظ عام، مراده خاص - بعض الناس فيتوهم أن جميع الحِجْرِ من الكعبة، لا بعضه) ^(١٠٣).

قال المحب الطبري رحمته الله - في شرح التنبيه له: (والأصح: أن القَدْر الذي في الحِجْرِ من البيت قدر سبعة أذرع، والرواية التي جاء فيها أن الحِجْر من البيت مطلقة، فيحمل المطلق على المقيد، فإن إطلاق اسم الكل على البعض سائغ مجازاً) ^(١٠٤).

قياسات الحجر^(١٠٥):

- ١- طول ضلع الكعبة الذي به الميزاب (من الركن العراقي إلى الركن الشامي): (٩٠م) (١٠٦).
- ٢- طول الحجر من تحت الميزاب إلى منتصف دائرة الحجر من الداخل: (٨٤م) (١٠٧).
- ٣- طول الأذرع^(١٠٨) السبعة التي هي من الكعبة^(١٠٩) بقياس المتر: (٣٣م)، أي: حوالي ثلاثة أمتار وربع^(١١٠).
- ٤- بقية الحجر التي ليست من الكعبة: (٢١م) (١١١).
- ٥- ارتفاع جدار الحجر: (٣٠م)، وعرضه: (١٥م) (١١٢).

فوائد معرفة قياس الحجر:

من فوائد معرفة قَدْر ما اقتطع من البيت، وضمَّ إلى الحجر، ما يلي:

- ١- أن قريباً من سبعة أذرع من مقدّم الحجر الحالي إنما هي من الكعبة، وباقي الحجر ليس منها.

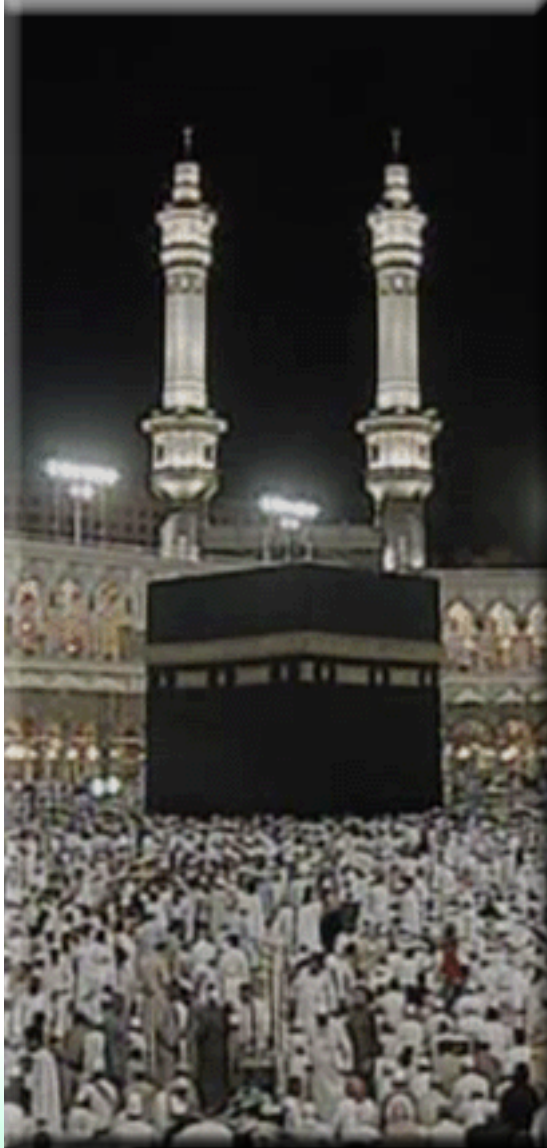




٢- مَنْ صَلَّى فِي هَذِهِ الْأُذْرَعِ السَّبْعَةِ مِنَ الْحِجْرِ، فَقَدْ صَلَّى فِي الْكَعْبَةِ يَقِينًا؛ لَأَنَّهَا مَحْجُورَةٌ مِنْهَا، وَلِذَا كَانَتْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ رضي الله عنها تَقُولُ: (مَا أَبَالِي أَصَلَّيْتُ فِي الْحِجْرِ أَمْ فِي الْبَيْتِ) ^(١١٣)؛ لَأَنَّهَا سَأَلْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم عَنْ الْجُدْرِ، أَمِنْ الْبَيْتِ هُوَ؟ قَالَ: (نَعَمْ) ^(١١٤)، فَكَانَ حَكْمُهُمَا وَاحِدًا.

٣- مَا يَتَعَلَّقُ بِتَحْدِيدِ الْقِبْلَةِ مِنْ غَيْرِهَا مِنْ الْحِجْرِ، وَحَكْمِ الطَّوَافِ مِنْ دَاخِلِ الْحِجْرِ، وَاسْتِحْبَابِ الْجُلُوسِ فِي

الْحِجْرِ، وَالِدُعَاءُ فِيهِ، وَاعْتِنَاقُ الْكَعْبَةِ مِنْ دَاخِلِهِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا سَيَأْتِي قَرِيبًا.



المطلب الثالث

الصلاة والدعاء والجلوس في الحجر

أولاً: استحباب الصلاة في الكعبة:

اتفق العلماء: على صحة صلاة النافلة داخل الكعبة؛ لأن النبي ﷺ دخل الكعبة وصلى ركعتين فيها، وعلى ذلك مَضَى أصحابه ﷺ وَمَنْ بعدهم يقتفون أثر النبي ﷺ في الصلاة داخل الكعبة:

فعن عبد الله بن عُمَرَ ﷺ؛ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَبِلَالٌ، وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْحُجَبِيُّ، فَأَغْلَقَهَا عَلَيْهِ، وَمَكَثَ فِيهَا، فَسَأَلْتُ بِلَالاً حِينَ خَرَجَ، مَا صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: جَعَلَ عُمُودًا عَنْ يَسَارِهِ، وَعُمُودًا عَنْ يَمِينِهِ، وَثَلَاثَةَ أَعْمِدَةٍ وَرَاءَهُ، وَكَانَ الْبَيْتُ



يَوْمَئِذٍ عَلَى سِتَّةِ أَعْمَدَةٍ، ثُمَّ صَلَّى (١١٥).

قال ابن بطال رحمه الله: (قال المهلب: وإدخال الرسول ﷺ معه هؤلاء الثلاثة، لمعانٍ تخص كل واحد منهم: فأما دخول عثمان فلخدمته البيت في الغلق والفتح والكنس، ولو لم يُدخله لِعَلَّقَ بابها لتوهم الناس أنه عزَّله، وأما بلال فمؤذنه وخادم أمر صلاته، وأما أسامة فمتولي خدمة ما يحتاج إليه، وهم خاصته؛ فللإمام أن يستخصَّ خاصته ببعض ما يستتر به عن الناس، وأما غلق الباب - والله أعلم - حين صلى في البيت؛ لئلا يظنَّ الناس أن الصلاة فيه سُنَّة، فيلزمون ذلك) (١١٦).

ويستفاد من الحديث: أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الكعبة مستحبةٌ نفلاً، وقد فَعَلَهَا الرَّسُولُ ﷺ، ولكنها ليست سنةً مؤكَّدةً أو راتبةً؛ حيث المشقة والكلفة الواقعة على مَنْ أراد تطبيقها، ولا سيما مع كثرة المصلِّين وزيادة أعداد المسلمين، ولكن مَنْ قُدِّرَ



له دخول الكعبة لأي سبب من الأسباب وأراد متابعة الرسول ﷺ فصلى داخلها فلا حرج عليه، والله أعلم.

ثانياً: استحباب الدعاء في الكعبة:

وكان النبي ﷺ يدخل الكعبة أحياناً ولا يصلي فيها، بل يكتفي بالدعاء في نواحيها:

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أخبرني أسامة بن زيد رضي الله عنه؛ أن النبي ﷺ لما دخل البيت دعا في نواحيه كلها، ولم يصل فيه، حتى خرج، فلما خرج ركع في قبل البيت (١١٧) ركعتين، وقال: (هذه القبلة). قلت له: ما نواحيها؟ أفي زواياها؟ قال: بل في كل قبلة من البيت (١١٨).

وجاء عن ابن عباس رضي الله عنهما: (أن النبي ﷺ دخل الكعبة، وفيها ست سوار، فقام عند سارية فدعا، ولم يصل) (١١٩).



ونحن المسلمين ملتزمون بما ورد
عن نبي الله ﷺ، ومتبعون لسنته وهديه،
ومن ثمَّ فالدُّعاء في داخل الكعبة بدون
صلاة أمر مباح، ولكن ما قيل في شأن
الصَّلاة في الكعبة يقال في شأن الدُّعاء.

(مسألة): هل يجوز الاعتكاف في داخل الكعبة؟

إذا كانت الصَّلاة والدُّعاء ممَّا
يُستحب فعلُه في داخل الكعبة، فهل
يجوز الاعتكاف في داخلها؟

اختلف العلماء في حكم الاعتكاف داخل
الكعبة على قولين:

القول الأول: لا يجوز الاعتكاف داخل الكعبة.

١- جاء في (شرح الخرشي مختصر على
 خليل): (قوله: «فلا يصحُّ الاعتكافُ
 في مساجد البيوت» أي: ولا في الكعبة،
 خلافاً لابن الحاج، وإن جاز له
 دخولها) (١٢٠).



٢- وجاء في (الفواكه الدواني): (واخْتَرَزَ بمسجدٍ مُباحٍ عن مُلازمة غير المُباح؛ كملازمة نحو الكعبة من المساجد المحجورة فلا يصحُّ الاعتكاف فيها) (١٢٢).

القول الثاني: يجوز الاعتكاف داخل الكعبة:

١- جاء في (مواهب الجليل لشرح مختصر خليل): (فرعٌ: قال البرزلي في «نوازل ابن الحاج»: يجوز الاعتكاف داخل الكعبة؛ لأنه مسجد، قال الله تعالى: ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ولقوله صلى الله عليه وسلم: (إِلَّا الْمَسْجِدَ). وجواز النافلة فيها... وعلى قول مَنْ لا يشترط المسجد - وهو ابن لبابة والشافعي - يَصَحُّ الاعتكاف في الكعبة بالإطلاق) (١٢٣).

٢- وجاء في (تحفة المحتاج بشرح المنهاج): («وَلَوْ عَيَّنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فِي نَذْرِهِ الْاِعْتِكَافَ تَعَيَّنَّ» وَلَمْ يَقُمْ غَيْرُهُ مَقَامَهُ؛ لِزِيَادَةِ فَضْلِهِ وَالْمُضَاعَفَةِ فِيهِ... وَالْمُرَادُ



بِهِ الْكَعْبَةُ وَالْمَسْجِدُ حَوْلَهَا، وَلَوْ عَيْنَهَا
أَجْزَأَ عَنْهَا بَقِيَّةُ الْمَسْجِدِ، لِمَا تَقَرَّرَ
مِنْ شُمُولِ الْمُضَاعَفَةِ لِلْكَلِّ. وَقَالَ
كَثِيرُونَ: تَتَعَيَّنُ هِيَ؛ لِأَنَّهَا أَفْضَلُ^(١٣٣).

والراجح عدم جواز الاعتكاف في
داخل الكعبة مطلقاً، لا بنذر ولا بغيره؛
لأنه لم يرد عن رسول الله ﷺ قَوْلٌ يُسْتَدَلُّ
به على ذلك، كما أنه لم يُنْقَلْ عنه صلى الله
عليه وسلم وعن الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ ﷺ أَنَّ
أَحَدًا مِنْهُمْ قَدْ اعْتَكَفَ فِي دَاخِلِ الْكَعْبَةِ،
ولما فيه من المشقة والعنت على المعتكفين.

ثالثاً: الصلاة في الحجر صلاة في الكعبة:

تُستحب الصلاة في الحجر، والمصلي
فيه كأنما صلى في الكعبة؛ لأن الحجر قطعة
من الكعبة، ولما كانت أم المؤمنين عائشة
رضي الله عنها تُحِبُّ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْكَعْبَةِ، أَدْخَلَهَا
النبي ﷺ الْحِجْرَ، وَأَرْشَدَهَا أَنْ تُصَلِّيَ فِيهِ؛
لأنه قطعة من الكعبة.



عن عائشة رضي الله عنها قالت: كُنْتُ أَحِبُّ أَنْ أَدْخُلَ الْبَيْتَ فَأُصَلِّيَ فِيهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، فَأَدْخَلَنِي الْحِجْرَ، فَقَالَ: (صَلِّي فِي الْحِجْرِ إِنْ أَرَدْتَ دُخُولَ الْبَيْتِ؛ فَإِنَّهُ هُوَ قِطْعَةٌ مِنَ الْبَيْتِ، وَلَكِنَّ قَوْمَكَ اسْتَفْصَرُوهُ ^(١٢٤) حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ، فَأَخْرَجُوهُ مِنَ الْبَيْتِ) ^(١٢٥).

وبوب عليه ابن خزيمة رحمته الله بقوله: (باب: استحباب الصلاة في الحِجْر، إذا لم يُمكن دخول الكعبة، إذْ بعض الحِجْر من البيت) ^(١٢٦).

وفي إرشاد النبي ﷺ عائشة رضي الله عنها إلى الصلاة في الحِجْر حث للأمة الإسلامية من بعدها - رجالاً ونساءً - على الصلاة في هذا المكان المبارك الذي هو قطعة من الكعبة.

وقال النووي رحمته الله: (يُستحب الإكثار من دخول الحِجْر، والصلاة فيه، والدعاء؛ لأنه من البيت أو بعضه) ^(١٢٧).



وبقي الحِجْرُ على ما كان عليه حتى يومنا هذا مصلًى للأخيار؛ لسهولة دخوله عوضاً عن الكعبة المشرفة، فمن صلّى فيه فهو مصلٍّ في الكعبة نفسها؛ لأنه قطعة منها، ولعل هذا من أهم الحِكم الجلية في بقاء الحِجْر على ما هو عليه وعدم إدخاله في الكعبة، والله الأمر من قبل ومن بعد (١٢٨).

ولعلَّ الله سبحانه بسابق عِلْمِهِ المطلق قد عَلِمَ كثرة المشقة التي يتعرّض للناس لها إن أرادوا دخول الكعبة والصلاة فيها والدعاء في أركانها، فأراد جلّت حِكمته ألا يحرم الناس من هذا الفضل العظيم مع اشتياقهم إليه، فقَصُرَت النَّفَقَةُ بقربش، وبقي الحِجْرُ خارج الكعبة على ما هو عليه؛ ليسهل على الناس دخوله والصلاة فيه، فيكون بمثابة الكعبة ودخولها والصلاة فيها، إذ هو جزءٌ من الكعبة على الحقيقة.



رابعاً: استحباب الجلوس في الحجر:

لما كان الحجر من الكعبة كان له من المكانة العظيمة والشرف العظيم، فهو أكرم المجالس وأشرفها على وجه الأرض؛ ولذلك كان الحجر مجلساً للنبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، وكذا مجلساً للتابعين من بعدهم.

الأدلة:

١- ما جاء عن مالك بن صعصعة رضي الله عنه؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَهُمْ عَنْ لَيْلَةٍ أُسْرِيَ بِهِ، فَقَالَ: (بَيْنَمَا أَنَا فِي الْحُطِيمِ - وَرُبَّمَا قَالَ: فِي الْحَجَرِ - مُضْطَجِعًا، إِذْ أَتَانِي آتٍ فَقَدْ - قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقُول: فَشَقَّ... (١٢٩). وَذَكَرَ قِصَّةَ الْإِسْرَاءِ والمعراج.

وجه الدلالة: في اختيار الحجر لشق صدر النبي ﷺ ثم الانطلاق منه إلى الإسراء والمعراج ما يدل على فضل هذا المكان، وفي جلوس النبي ﷺ فيه ما يدل



على استحباب الجلوس في الحِجْرِ لأمته من بعده.

٢- ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: (لقد رأيْتُني في الحِجْرِ، وَقُرَيْشٌ تَسْأَلُنِي عَنْ مَسْرَايَ...) (١٣٠).

٣- ما جاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه؛ قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: (لَمَّا كَذَّبَنِي قُرَيْشٌ، قُمْتُ فِي الْحِجْرِ، فَجَلَّى اللَّهُ لِي بَيْتَ الْمُقَدَّسِ) (١٣١)، فَطَفَقْتُ أَخْبِرُهُمْ عَنْ آيَاتِهِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ) (١٣٢).

وجه الدلالة: اتخاذ النبي ﷺ الحِجْرَ مجلساً، يُحَدِّثُ النَّاسَ فِيهِ بِمَا جَرَى لَهُ مِنَ الْمَعْجَزَاتِ فِي لَيْلَةِ الْإِسْرَاءِ وَالْمِعْرَاجِ، مَا يَدُلُّ عَلَى شَرَفِ هَذَا الْمَكَانِ وَفَضْلِهِ.

٤- ما جاء عن عطاء ومجاهد - رحمهما الله - أن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه حَدَّثَهُمْ يَوْمًا، وَهُوَ فِي الْحِجْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ



الله ﷻ يقول: (مَنْ طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ أُسْبُوعًا، ثُمَّ صَلَّى الرُّكْعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعَ رُكْعَاتٍ، كَانَ لَهُ كَعْدَلُ عَتَقِ رَقَبَةٍ) (١٣٣).

٥- ما جاء عن إبراهيم بن ميسرة رضي الله عنه قال: (تذاكروا المهديَّ عند طاووس، وهو جالس في الحِجْر، فقلت: يا أبا عبد الرحمن! أهو عمر بن عبد العزيز؟ فقال: لا...) (١٣٤).

وجه الدلالة: أن الحِجْر كان مجلساً للصحابة رضي الله عنهم ومنهم: عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، ومن بعدهم كان مجلساً لأئمة التابعين رحمهم الله.

ومن مجموع الأحاديث والآثار يتضح استحباب الجلوس في الحِجْر؛ متابعة لرسول الله ﷺ، وتأسيًا بالصَّحابة الكرام وتابيعهم بإحسان.



المطلب الرابع

الصلاة في مقدّم الحجر

أولاً: حكم (صلاة الفريضة) في مقدّم الحجر:

اختلف العلماء: في حكم صلاة الفريضة داخل الكعبة، ومنها مُقدّم الحجر - الذي هو قطعة من الكعبة - على ثلاثة أقوال، والراجح: صحة صلاة الفريضة داخل الكعبة، ومنها مقدّم الحجر، وهو قول الحنفية^(١٣٥)، والشافعية^(١٣٦)، وبعض المالكية^(١٣٧)، ورواية عند الإمام أحمد^(١٣٨)، ونسبه الترمذي^(١٣٩) لأكثر أهل العلم، كما نسبه النووي^(١٤٠) للجمهور.

الأدلة:

١ - قوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤].



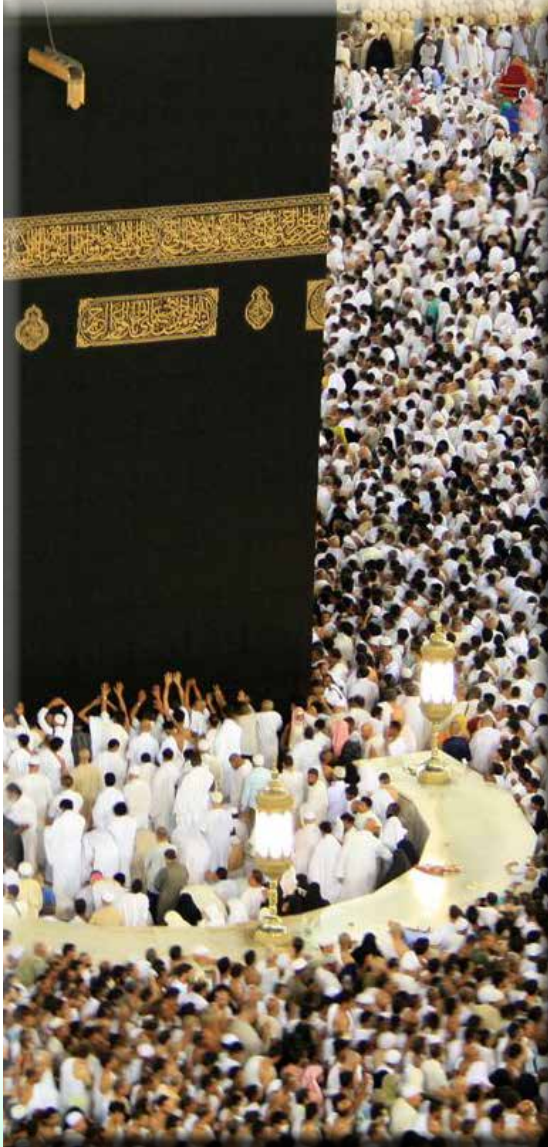
وجه الدلالة: أن المصلي داخل الكعبة
ولّى وجهه شطر الكعبة، وهو جهتها^(١٤١)،
وهو يشمل الفرض والنفل.

٢- ما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما؛ (أنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ)^(١٤٢).

وجه الدلالة: أن كل موضع جازت
فيه النافلة جازت فيه الفريضة، إلا ما
دل الدليل على اختصاص النافلة به^(١٤٣).

قال الإمام الشافعي رحمته الله: (لَا
بَأْسَ أَنْ تُصَلِّيَ الْمُكْتُوبَةُ وَالتَّطَوُّعُ فِي
الْكَعْبَةِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ النَّافِلَةِ وَالْمُكْتُوبَةِ فِي
الطَّهَارَةِ وَالْقِبْلَةِ سَوَاءٌ)^(١٤٤).

٣- ما جاء عن عائشة رضي الله عنها قالت: كُنْتُ
أَحِبُّ أَنْ أَدْخُلَ الْبَيْتَ فَأُصَلِّيَ فِيهِ،
فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، فَأَدْخَلَنِي
الْحَجْرَ، فَقَالَ: (صَلِّي فِي الْحَجَرِ إِنْ أَرَدْتَ
دُخُولَ الْبَيْتِ؛ فَإِنَّهَا هُوَ قِطْعَةٌ مِنْ
الْبَيْتِ، وَلَكِنَّ قَوْمَكَ اسْتَقْصَرُوهُ حِينَ
بَنَوْا الْكَعْبَةَ، فَأَخْرَجُوهُ مِنَ الْبَيْتِ)^(١٤٥).



وجه الدلالة: أن (رسول الله ﷺ) قد أَجَازَ الصَّلَاةَ فِي الْحِجْرِ الَّذِي هُوَ مِنَ الْبَيْتِ (١٤٦)، وجاء اللفظ عاماً دون تخصيص أو استثناء لنافلة أو فريضة، مما يوجب البقاء على أصل الإباحة.

٤- ما جاء عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (رضي الله عنه)؛ أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) قَالَ: (... جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً) (١٤٧).

وجه الدلالة: أن جوف الكعبة هو أطيب بقعة في الأرض، والحديث وارد في حقَّ الفريضة، فتصح صلاة الفريضة في جوف الكعبة، ومنها: مقدّم الحِجْرِ.

ثانياً: حكم (صلاة النافلة) في مقدّم الحِجْرِ:

اختلف العلماء: في حكم صلاة النافلة في مقدّم الحِجْرِ، على قولين، والراجع: استحباب صلاة جميع النوافل من السنن المؤكّدة والتطوع مطلقاً داخل الكعبة،



ومنها مقدّم الحِجر نحو سبعة أذرع منه، وهو قول الجمهور^(١٤٨)، من الخنفيه، والشافعية، والحنابلة، وهو قول للمالكية.

الأدلة:

هي نفس الأدلة التي سبق ذكرها في حكم صلاة الفريضة داخل الكعبة، ومنها مقدم الحِجر.

ثالثاً: حكم الصلاة داخل الحِجر في المكان الذي ليس من الكعبة:

يُعتبر المكان الذي في الحِجر مما يلي الأذرع السبعة^(١٤٩) من مقدّم الحِجر ليس من الكعبة، وعليه: فمن صلى فيه فرضاً أو نفلاً، فهو مصلٌّ في المسجد الحرام، له أجر المضاعفة المعروفة في المسجد الحرام، لكنه مصلٌّ يقيناً خارج الكعبة^(١٥٠).



المطلب الخامس

استقبال الحجر وهوائه في الصلاة

اتفق العلماء: على بطلان صلاة مَنْ استقبل ما زاد على السَّتَّة أذرع من الحجر؛ لأنها يقيناً ليست من الكعبة.

واختلفوا: في جواز استقبال الحجر، في القدر الذي هو من البيت، أي: نحو سبعة أذرع، على قولين.

و(صورة المسألة): أن يقف المصلي خارج الحجر عند إحدى فتحتيه متعامداً معها، مستقبلاً الحجر وحده، دون الكعبة، فهل تصح صلاته أم لا؟

والراجح: جواز استقبال الحجر في الصلاة - في القدر الذي هو من البيت - وتصحُّ فرضاً كانت أو نفلاً، وهو قولٌ عند المالكية^(١٥١)، اعتمده فريق منهم؛ كأبي الحسن اللُّخُمي (ت ٤٧٨هـ)، وهو وجهٌ



مشهور عند الشافعية^(١٥٢)، وبه قال الحنابلة في المعتمد عندهم^(١٥٣).

الأدلة:

١- ما جاء عن عائشة رضي الله عنها قالت: كُنْتُ أُحِبُّ أَنْ أَدْخُلَ الْبَيْتَ فَأُصَلِّيَ فِيهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، فَأَدْخَلَنِي الْحِجْرَ، فَقَالَ: (صَلِّي فِي الْحِجْرِ إِنْ أَرَدْتَ دُخُولَ الْبَيْتِ؛ فَإِنَّمَا هُوَ قِطْعَةٌ مِنَ الْبَيْتِ...) الحديث^(١٥٤).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أجازَ الصَّلَاةَ فِي الْحِجْرِ الَّذِي هُوَ مِنَ الْبَيْتِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ فِيهِ وَاسْتِقْبَالِهِ.

٢- ما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (يَا عَائِشَةُ! لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدَ بَشْرِكٍ، لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ، فَأَلَزَقْتُهَا بِالْأَرْضِ، وَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ بَابًا شَرْقِيًّا وَبَابًا غَرْبِيًّا، وَزِدْتُ فِيهَا سِتَّةَ أَذْرُعٍ مِنَ الْحِجْرِ، فَإِنْ قُرِئَ

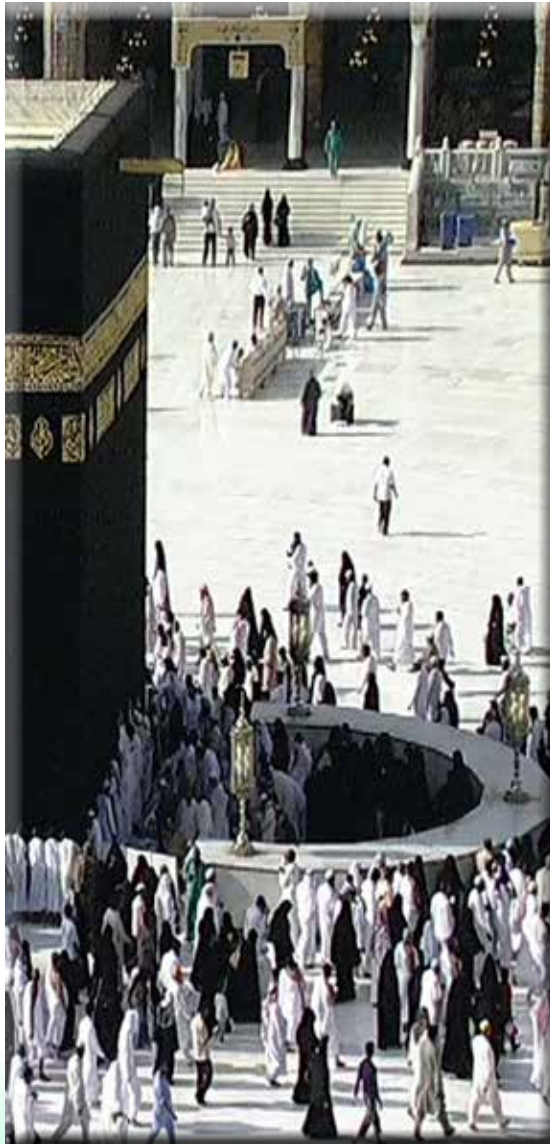


اِقْتَصَرَتْهَا حَيْثُ بَنَتْ الْكَعْبَةُ (١٥٥).

وجه الدلالة: تصريح النبي ﷺ بأن ستة أذرع من الحجر من الكعبة، فيجوز استقباله في الصلاة في هذا القدر؛ لأنه من الكعبة.

٣- ما جاء عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: (إِنَّ قَوْمَكَ اسْتَقْصَرُوا مِنْ بُيُوتِ الْبَيْتِ، وَلَوْ لَا حَدَاثُهُ عَهْدِهِمْ بِالشَّرِكِ أَعَدْتُ مَا تَرَكُوا مِنْهُ، فَإِنْ بَدَأَ لِقَوْمِكَ، مِنْ بَعْدِي، أَنْ يَبْنُوهُ فَهَلُمَّي لِأَرِيكَ مَا تَرَكُوا مِنْهُ)، فَأَرَاهَا قَرِيبًا مِنْ سَبْعَةِ أَذْرُعٍ (١٥٦).

وجه الدلالة: أبان النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها أن قريبا من سبعة أذرع من الحجر من الكعبة، فيجوز استقباله في الصلاة في هذا القدر؛ لأنه من الكعبة.



المطلب السادس

الطواف من داخل الحجر

اختلف العلماء: في حكم الطواف من داخل الحجر، على ثلاثة أقوال، والراجح: أن الطواف لا يصح من داخل الحجر، إذ الطواف من وراء الحجر شرط لصحة الطواف.

وعليه: فمن دخل الفرجة التي بين الكعبة والحجر، وخرج من الفرجة الأخرى، لم يصح طواف ذلك الشوط، ولم يُعتدَّ به، وهو قول المالكية في الراجح عندهم^(١٥٧)، والشافعية^(١٥٨)، والحنابلة^(١٥٩).

الأدلة:

١- قوله تعالى: ﴿وَلَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩].

وجه الدلالة: أن الله تعالى أمر

بالطواف بالبيت، والنبى ﷺ بين أن الحِجْر من البيت، فكان من الطواف بالبيت الطواف من وراء الحِجْر.

قال ابن تيمية رحمه الله: (ولا يخترق الحِجْر في طوافه، لما كان أكثر الحِجْر من البيت، والله أمر بالطواف به، لا بالطواف فيه) (١٦٠).

٢- ما جاء عن عائشة رضي الله عنها قالت: سألتُ النبي ﷺ عن الجُذْرِ (١٦١)، أَمِنَ الْبَيْتِ هُوَ؟ قال: (نعم) (١٦٢).

٣- ما جاء عن عائشة رضي الله عنها؛ أن النبي ﷺ قال لها: (صَلِّي فِي الْحِجْرِ إِنْ أَرَدْتَ دُخُولَ الْبَيْتِ؛ فَإِنَّهَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ الْبَيْتِ...) (١٦٣).



وجه الدلالة: ما دام الحِجْر من الكعبة فلا يجوز اختراقه في الطواف، بل الواجب الطواف من ورائه؛ لأنه من الكعبة.

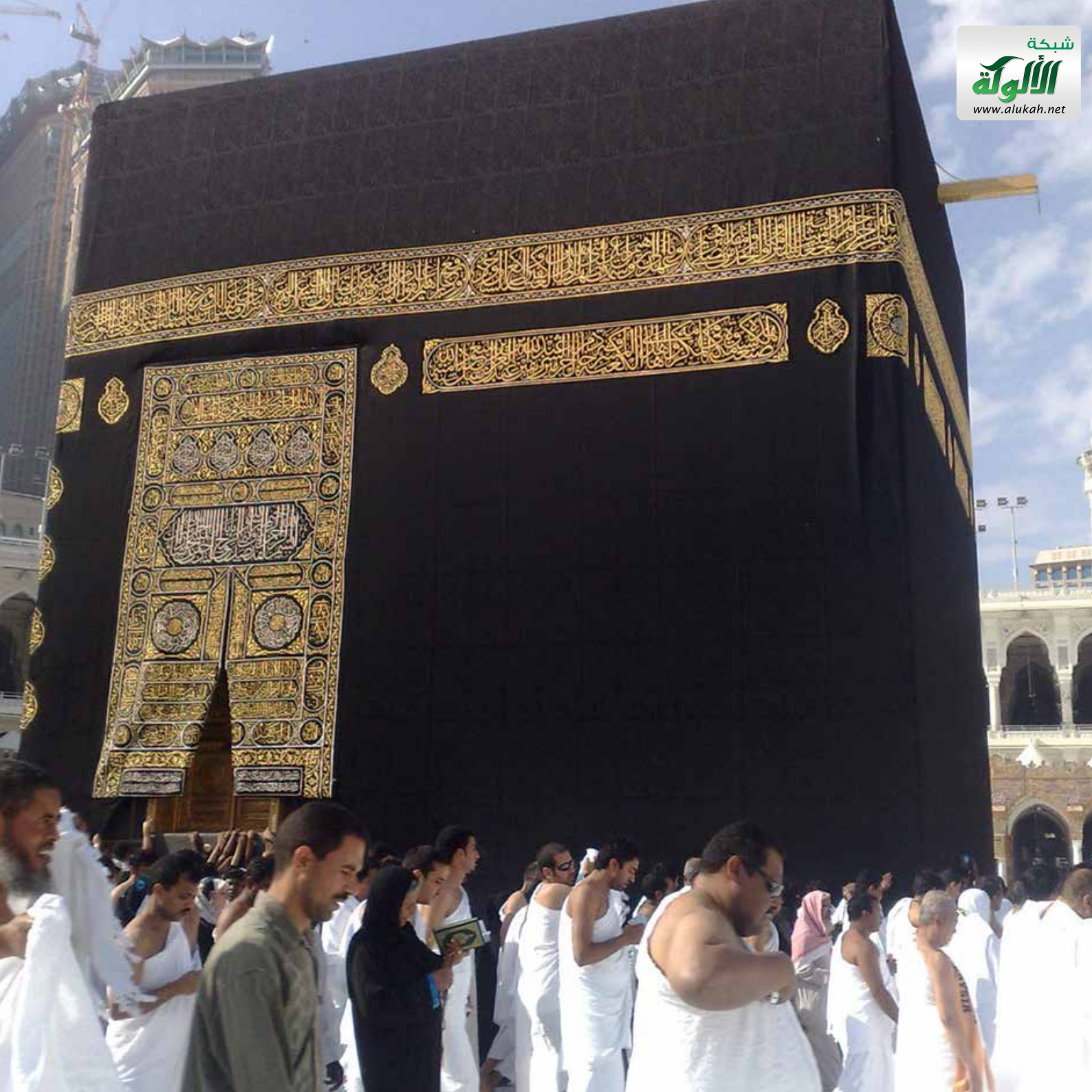
٤- مواظبة النبي ﷺ على الطواف من وراء الحِجْر (١٦٤)، وهو القائل: (لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ؛ فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ) (١٦٥).

وجه الدلالة: السلام في قوله ﷺ

٥- الطواف من وراء الحجر هو (عمل الخلفاء الراشدين أيضاً ﷺ)، وغيرهم من الصحابة فمن بعدهم ﷺ (أجمعين) (١٦٧).
وعليه، فلا يجوز بأي حالٍ من الأحوال الطَّوافُ من داخل الحجر، وَمَنْ فَعَلَ ذلك في أحد أشواط الطَّوافِ أو بعضها، فعليه إعادتها ليصحَّ طوافه.

(لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ) لام الأمر، (وتقديره: هذه الأمور التي أتيتُ بها في حجتِي، من الأقوال والأفعال والهيئات، هي أمور الحج وصفته، وهي مناسككم فخذوها عني، واقبلوها، واحفظوها، واعملوا بها، وعلموها الناس) (١٦٨).







المبحث الخامس

أحكام استقبال الكعبة في الصلاة

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: استقبال الكعبة في الصلاة.

المطلب الثاني: أحوال التوجه إلى الكعبة في الصلاة.

المطلب الثالث: أحوال لا يشترط فيها استقبال القبلة.

المطلب الرابع: موقف المأمومين عند الكعبة.

المطلب الخامس: الصلاة على سطح الكعبة.

المطلب السادس: الصلاة مرتفعاً أو منخفضاً عن الكعبة.

المطلب الأول

استقبال الكعبة في الصلاة

اتفق العلماء^(١٦٨): على وجوب استقبال الكعبة في الصلاة إلى قيام الساعة، واتفقوا أيضاً^(١٦٩): على أن استقبالها شرط لصحة الصلاة، فلا تصح صلاة مَنْ لم يستقبل الكعبة بدون عذر^(١٧٠).

الأدلة:

١- قوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤].

وجه الدلالة: أمر الله تعالى نبيه الكريم ﷺ أن يتوجه ناحية المسجد الحرام وتلقاءه؛ لأن الكعبة في المسجد الحرام، وبمثل ذلك أَمَرَ المؤمنين.

٢- ما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ وفيه





أن النبي ﷺ قال: (... إذا قُمْتَ إلى الصَّلَاةِ، فَأَسْبِغِ الوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، فَكَبِّرْ...) (١٧١).

٣- ما جاء عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: (بَيْنَا النَّاسُ بِقُبَاءٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ، فَاسْتَقْبِلُوهَا، وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ) (١٧٢).

وجه الدلالة: الأمر يدل على وجوب استقبال القبلة، وأن الكعبة هي القبلة.

٤- ما جاء عن أنس رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي نَحْوَ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ، فَنَزَلَتْ: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]. فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلِمْةَ وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَقَدْ صَلَّوْا رُكْعَةً،



فَنَادَى: أَلَا إِنَّ الْقِبْلَةَ قَدْ حُوِّلَتْ، فَهَالُوا
كَمَا هُمْ نَحْوَ الْقِبْلَةِ (١٧٣).

دليل الإجماع:

أجمعت الأمة: على وجوب استقبال
الكعبة في الصلاة، وأجمعت أيضاً: على أن
استقبالها شرط لصحة الصلاة، ولا نزاع
بين العلماء في ذلك.

وممن نقل الإجماع: ابن عبد البر (١٧٤)،
وابن حزم (١٧٥)، والكاساني (١٧٦)، وابن رشد (١٧٧)،
وابن تيمية (١٧٨)، والشوكاني (١٧٩)، وغيرهم.

١ - قال ابن عبد البر رحمته الله: (وأجمع العلماء:
على أن القبلة التي أمر الله النبي صلواته
وعبادته بالتوجه نحوها في صلاتهم،
هي الكعبة، البيت الحرام بمكة) (١٨٠).

٢ - وقال الكاساني رحمته الله - في سياق ذكر
شروط صحة الصلاة: (ومنها: استقبال
القبلة... وعليه إجماع الأمة) (١٨١).



٣- وقال ابن رشد رحمه الله: (اتفق المسلمون: على أن التوجه نحو البيت، شرط من شروط صحة الصلاة) (١٨٢).

٤- وقال الشوكاني رحمه الله: (والأحاديث المتواترة مصرحة بوجوب الاستقبال، بل هو نص القرآن الكريم: ﴿قَوِّلْ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، وعلى ذلك أجمع المسلمون، وهو قطعي من قطيعات الشريعة) (١٨٣).

المطلب الثاني

أحوال التوجه إلى الكعبة في الصلاة

المصلي إلى الكعبة لا يخلو في صلاته من حالين:

الحال الأولي: أن يشاهد الكعبة.

الحال الأخرى: أن يكون بعيداً عن الكعبة ولا يشاهدها.

أولاً: حُكْم مَنْ كَانَ يُشَاهِدُ الْكَعْبَةَ:

اتفق العلماء^(١٨٤): على اشتراط استقبال عين الكعبة لَمَنْ كَانَ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَيُشَاهِدُهَا، سواء كان قريباً منها أو بعيداً؛ كَمَنْ صَلَّى بالمسجد الحرام، فلو انحرف عنها يميناً أو شمالاً لا تصح صلاته.

ما جاء عن أهل العلم في ذلك:

١- قال الإمام الشافعي رحمه الله: (فَكُلُّ مَنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى رُؤْيَا الْبَيْتِ مِمَّنْ بِمَكَّةَ فِي مَسْجِدِهَا، أَوْ مَنْزِلِ مِنْهَا، أَوْ سَهْلٍ أَوْ جَبَلٍ؛ فَلَا تُجْزِيهِ صَلَاتُهُ حَتَّى يُصِيبَ اسْتِقْبَالَ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّهُ يُدْرِكُ صَوَابَ اسْتِقْبَالِهِ بِمُعَايَنَتِهِ)^(١٨٥).

٢- وقال ابن عبد البر رحمه الله: (وَحُكْمُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَرَاهَا وَيَعَايِنَهَا، فَيُلْزِمُهُ اسْتِقْبَالُهَا، وَإِصَابَتُهَا، وَقَصْدُ جِهَتِهَا بِجَمِيعِ بَدَنِهِ)^(١٨٦).





٣- وقال ابن قدامة رحمته الله: (ثم إن كان معائناً للكعبة، ففرضه الصلاة إلى عينها، لا نعلم فيها خلافاً) ^(١٨٧).

٤- وقال القرطبي رحمته الله: (وأجمعوا: على أن مَنْ شاهدها وعابنها، فَرَضَ عليه استقبالها، وأنه إن ترك استقبالها، وهو معابنها، وعالم بجهتها، فلا صلاة له، وعليه إعادة كل ما صَلَّى) ^(١٨٨).

ثانياً: حُكْم مَنْ كان بعيداً عن الكعبة:

اختلف العلماء: في حُكْم مَنْ كان بعيداً عن الكعبة ولا يُشاهدها: هل يتوجب عليه استقبال عينها، أو جهتها؟ على قولين، والراجح: أنه لا يلزمه استقبال عين الكعبة، بل يُصَلِّي إلى جهتها، وهو قول الجمهور، وبه قال الحنفية ^(١٨٩)، وجمهور المالكية ^(١٩٠)، وبعض الشافعية ^(١٩١)، وهو المذهب عند الحنابلة ^(١٩٢).

الأدلة:

١- قوله تعالى: ﴿فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤].

وجه الدلالة: ظاهر الآية يدل على أن مَنْ استقبل الجانب الذي فيه المسجد الحرام، فقد ولى وجهه شطره، سواء أصاب عين الكعبة أم لا، وهو المأمور به شرعاً.

٢- ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ عن النبي ﷺ قال: (ما بين المشرق والمغرب قبلة) ^(١٩٣).

٣- ما جاء عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: (بيننا الناس بقباء في صلاة الصبح، إذ جاءهم أت فقال: إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل الكعبة، فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة) ^(١٩٤).





وجه الدلالة: أنهم استداروا في الصلاة من غير طلب دليل القبلة، وأقرهم النبي ﷺ على فعلهم، ولا يمكن أن يدركوا عين الكعبة على البديهة أثناء الصلاة، فإن إدراك عينها يحتاج إلى جهود هندسية دقيقة، كل ذلك يدل على أن المطلوب استقبال جهة الكعبة لا عينها، لمن لا يشاهدها.

٤- ما جاء عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ أنهم قالوا: (ما بين المشرق والمغرب قبلة) منهم: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس رضي الله عنهم (١٩٥).

٥- ما جاء في (سنن الترمذي): (قال ابن عمر رضي الله عنهما: إذا جعلت المغرب عن يمينك، والمشرق عن يسارك؛ فما بينهما قبلة إذا استقبلت القبلة. وقال ابن المبارك رحمه الله: ما بين المشرق والمغرب قبلة؛ هذا لأهل المشرق. واختار عبد الله بن المبارك التيسر لأهل مرو) (١٩٦).



ما جاء عن أهل العلم في ذلك:

١- قال المرغياني رحمه الله: (وَمَنْ كَانَ غَائِباً ففرضه إصابة جهتها، وهو الصحيح) (١٩٧).

٢- وقال ابن عبد البر رحمه الله: (أَنْ تَكُونَ الكعبة بحيث لا يراها، فيلزمه التوجه نحوها وتلقاها) (١٩٨).

٣- وقال ابن قدامة رحمه الله: (والفرض في القبلة: إصابة العين لِمَنْ قَرُبَ مِنْهَا، وإصابة الجهة لِمَنْ بَعُدَ عَنْهَا) (١٩٩).

المطلب الثالث

أحوال لا يشترط فيها استقبال القبلة

هناك أحوال لا يشترط فيها استقبال القبلة، ولكل حالة منها عذرها الخاص، وهي على النحو التالي (٢٠٠):

١ - حال المريض: المريض العاجز عن استقبال القبلة، ولم يجد مَنْ يساعده على التوجه



يصلي إلى أيِّ جهةٍ، وتصحُّ صلاته.

٢- حال الخوف: سواء خاف من عدو أو سيل أو سبع أو حريق أو نحو ذلك.

٣- حال السفر: المسافر له أن يصلي النافلة حيث توجه، أما الفريضة فيلزمه استقبال القبلة، إلا إذا عجز عن استقبالها، وخاف فوات الوقت فيصلي على حسب حاله.

ما جاء عن أهل العلم في ذلك:

١- قال الشيرازي رحمته الله: (استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة، إلا في حالين: في شدة الخوف، وفي النافلة في السفر) (٢٠١).

وقال أيضاً: (وأما في شدة الخوف والتحام القتال، فيجوز أن يترك القبلة إذا اضطر إلى تركها، ويصلي حيث أمكنه؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]. قال ابن عمر رضي الله عنهما: (مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةِ، أو غير



مُسْتَقْبِلِيهَا) (٢٠٢)؛ ولأنه فرض اضطر إلى تركه، فصلّى مع تركه؛ كالمرضى إذا عجز عن القيام) (٢٠٣).

٢- وقال ابن عبد البر رحمه الله: (ولا تجوز صلاة فريضة إلى غير القبلة، إلا أن يكون في شدة الخوف والمقاتلة) (٢٠٤).

وقال أيضاً: (وللمسافر أن يتنفل راكباً حيثما توجهت به راحلته) (٢٠٥).

٣- وقال ابن قدامة رحمه الله: (وجملة ذلك: أنه إذا اشتد الخوف بحيث لا يتمكن من الصلاة إلى القبلة، أو احتاج إلى المشي، أو عجز عن بعض أركان الصلاة، إما لهرب مباح من عدو، أو سيل، أو سبّ، أو حريق، أو نحو ذلك، مما لا يمكنه التخلص منه إلا بالهرب أو المسابقة أو التحام الحرب، والحاجة إلى الكرّ والفرّ والطعن والضرب والمطاردة، فله أن يصلي على حسب حاله راجلاً وراكباً، إلى القبلة إن



أمكن، أو إلى غيرها إن لم يمكن^(٢٠٦).

وهذا من تيسير الله تعالى على عباده، ومن كمال الشريعة الإسلامية التي استوعبت جميع الحالات في جميع الأحوال، وراعت فيها الطوارئ والتقلبات بما يُحقق الاستقرار لأصحابها، ويدفع عنها المشقة والعنت.

المطلب الرابع

موقف المأمومين عند الكعبة

للمأومين مع الإمام عدة أحوال حال وقوفهم في الصلاة حول الكعبة، ومن هذه الأحوال:

أولاً: وقوف الإمام خلف مقام إبراهيم والمأمومين خلفه:

لا خلاف بين العلماء: في استحباب وقوف الإمام خلف مقام إبراهيم،



ووقوف المأمومين خلفه مستديرين
بالكعبة، بحيث يكون الإمام أقرب إلى
الكعبة منهم، كما فعله ابن الزبير (رضي الله عنه) ^(٢٠٧).

ثانياً: تقدّم المأمومين على الإمام في
غير جهته:

لا خلاف بين العلماء: في صحة صلاة
المأمومين حال تقدمهم على الإمام في غير
الجهة التي يُصَلِّي فيها، مستديرين حول
الكعبة، بحيث يكونون أقرب إليها من
الإمام ^(٢٠٨).

ثالثاً: تقدّم المأمومين على الإمام في جهته:

اختلف العلماء: في صحة صلاة
المأمومين إذا تقدّموا على الإمام في جهته،
على ثلاثة أقوال، والراجح: بطلان
صلاتهم إلاّ من عُذِر ^(٢٠٩)، وهو مذهب
الجمهور: أبي حنيفة ^(٢١٠)، والشافعي في أصح
قوليّه ^(٢١١)، وأحمد ^(٢١٢).



الدليل:

ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ) ^(٢١٣).

وجه الدلالة: إذا تقدّم المأموم على إمامه لم يأتّم به، فلا يصح اقتداؤه به، ولا يكون تابعاً له، فصلاته باطلة إلاّ من عُذِر.

المطلب الخامس

الصلاة على سطح الكعبة

اختلف العلماء: في جواز الصلاة على سطح الكعبة على قولين، والراجح: جواز الصلاة على ظهر الكعبة فريضة ونافلة، وهو قول الحنفية والشافعية والحنابلة، على تفصيل في ذلك:

١ - فأجاز الحنفية الصلاة على ظهرها مع الكراهة؛ لما فيه من ترك تعظيم الكعبة ^(٢١٤).



٢- واشترط الشافعية وجود ستره متصله
بالبيت (٢١٥).

٣- وأجاز الحنابلة صلاة النفل دون
الفريضة؛ بشرط استقبال شاخص من
الكعبة عند البعض (٢١٦).

الأدلة:

١- قوله تعالى: ﴿... طَهْرًا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ
وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥].

وجه الدلالة: أن الأمر بتطهير
البيت يدل على جواز الصلاة عليه.

٢- قوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤].

وجه الدلالة: أن المصلي على سطح
الكعبة ولَّى وجهه شطر الكعبة، وهو
جهتها (٢١٧)، وهناك جدار مرتفع قليلاً
على سطح الكعبة محيط بها، مما يغني
عن السترة التي اشترطها الشافعية.



٣- قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤].

وجه الدلالة: جواز الصلاة على سطح الكعبة، أو جوفها، أو ظهرها، أو بجانبها، أو أعلى أو أسفل منها؛ بشرط أن يُوَلِّي المصلي وجهه شَطْرَ الكعبة.

٤- ما جاء عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (... جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا) ^(٢١٨).

وجه الدلالة: سطح الكعبة مسجد كجوفها، وَمَنْ فَرَّقَ بينهما فيطالب الدليل.

٥- جواز الحنابلة صلاة النفل دون الفريضة على سطح الكعبة، ولا دليل لهم على هذا التفريق، بل كل موضع جازت فيه الفريضة جازت فيه النافلة، إلا ما دلَّ الدليل على اختصاص النافلة به ^(٢١٩).

٦- اشترط الشافعية وجود سترة متصلة بالبيت؛ لأن المعتبر عندهم في جواز



التوجه إلى القبلة بناء الكعبة لا محلها، ولم يشترط ذلك الحنفية؛ لأن القبلة عندهم محل البناء إلى عناء السماء، والجدار الحالي المرتفع قليلاً على سطح الكعبة ينهي هذا الخلاف.

المطلب السادس

الصلاة مرتفعاً أو منخفضاً عن الكعبة

تصحُّ الصلاة في حال الارتفاع أو الانخفاض عن الكعبة، وهو قول جمهور العلماء؛ من الحنفية والشافعية والحنابلة.

ما جاء عن أهل العلم في ذلك:

قال السرخسي رحمته الله: (وبالاتفاق: مَنْ صَلَّى عَلَى أَبِي قَيْسٍ ^(٢٢٠) جازت صلاته، وليس بين يديه شيء من بناء الكعبة، فدل أنه لا مُعْتَبَر للبناء) ^(٢٢١).

وقال النووي رحمته الله: (قال أصحابنا: لو وقف على أبي قيس، أو غيره من المواضع



العالية على الكعبة بقُرْبِها^(٢٢٢)، صَحَّت
صلاته بلا خلاف؛ لأنه يُعَدُّ مستقبلاً^(٢٢٣).

قال ابن قدامة رحمته الله: (ولو صلى على
جبل عال يخرج عن مسامطة الكعبة،
صَحَّت صلاته، وكذلك لو صلى في
مكان ينزل عن مسامتتها؛ لأن الواجب
استقبالها وما يُسامتها من فوقها وتحتها،
بدليل ما لو زالت الكعبة - والعياذ بالله
- صَحَّت الصلاة إلى موضع جدرانها^(٢٢٤).

الأدلة:

١ - لم يُعرف أن النبي صلى الله عليه وسلم أبطل صلاة
أحد؛ لأجل انخفاض الأرض عن
الكعبة، أو ارتفاعها.

٢ - أن سطح الأرض مختلف، فمنه المرتفع
ومنه المنخفض، وأغلب المسلمين في
أقطار المعمورة يصلون إما مرتفعين
أو منخفضين عن الكعبة، والله تعالى
ما جعل في الدين من حرج.



الحواشي

- (١) انظر: حاشية ابن حجر الهيتمي على شرح الإيضاح في مناسك الحج، (ص ٢٨١).
- (٢) انظر: فتح الباري، (١/ ٤٩٩).
- (٣) انظر: القرى لقاصد أم القرى، للمحب الطبري (ص ٣٤٦).
- (٤) رواه الأزرقي في (أخبار مكة)، (٢/ ٣٥)؛ وأورده محب الدين الطبري في (القرى لقاصد أم القرى)، (ص ٣٤٥)؛ والفاشي في (شفاء الغرام)، (١/ ٣٣٢).
- (٥) رواه الدارمي في (سننه)، (٢/ ٦٨)، (ح ١٨٥٠)؛ وأبو داود، (٢/ ١٨٣)، (ح ١٩٠٥). (وصححه الألباني في (صحيح سنن أبي داود)، (١/ ٥٣٦)، (ح ١٩٠٥).
- (٦) القرى لقاصد أم القرى، (ص ٣٤٦).
- (٧) (المقاط): الحبل الصغير الشديد الفتل، يكاد يقوم من شدة فتله.
- (٨) (الربض): أساس البناء.
- (٩) أخبار مكة، للأزرقي (٢/ ٣٣-٣٤).
- (١٠) فتح الباري، (١/ ٤٩٩).
- (١١) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، (٨/ ١٧٥)؛ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (١٥/ ٣٨)؛ فتح الباري، (٣/ ٤٨٨)؛ الخرشبي على خليل، (٢/ ٣٢٨)؛ المغني، (٣/ ٤٠٠).
- (١٢) رواه البخاري، (٢/ ٥٨٨)، (ح ١٥٤٧).
- (١٣) رواه الدارمي في (سننه)، (٢/ ٦٨)، (ح ١٨٥٠)؛ وأبو داود، (٢/ ١٨٣)، (ح ١٩٠٥). (وصححه الألباني في (صحيح سنن أبي داود)، (١/ ٥٣٦)، (ح ١٩٠٥).
- (١٤) انظر: انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، (٨/ ١٧٥)؛ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (١٥/ ٣٨)؛ فتح الباري، (٣/ ٤٨٨).

- (١٥) رواه البخاري، (٣٠٨/١)، (ح١٦٢٦)، باب: مَنْ صَلَّى رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ خَارِجاً مِنَ الْمَسْجِدِ.
- (١٦) فتح الباري، (٤٨٧/٣).
- (١٧) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (٣٨/١٥).
- (١٨) المجموع، (٥٣/٨).
- (١٩) صحيح مسلم بشرح النووي، (١٧٥/٨).
- (٢٠) أورده البخاري معلقاً، في (كتاب الحج)، (باب: الطَّوَافُ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ)، (٣٠١/١)؛ ومالك في (الموطأ)، (٣٦٨/١).
- (٢١) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، (٢٢٨/١٨).
- (٢٢) الإجماع، (ص ٥٥).
- (٢٣) المجموع، (٦٢/٨).
- (٢٤) فتح الباري، (٤٨٨/٣).
- (٢٥) انظر: الفواكه الدواني، (٢/٢٧٥)؛ المدونة، للإمام مالك (٢/٤٠١).
- (٢٦) انظر: المجموع، (١٩٣/١)؛ حاشية البجيرمي، (٢/٩٥)؛ إغاثة الطالبين، (٢/٣٥٩).
- (٢٧) انظر: الفروع، لابن مفلح (١/٣٣٥)؛ مطالب أولي النهى، للرحبياني (٢/٣٨٤).
- (٢٨) انظر: فضائل مكة المكرمة، د. عبد الله بن محمد نوري (ص ١٥٠-١٥٢).
- (٢٩) رواه مسلم، (١٠١٤/٢)، (ح١٣٩٦).
- (٣٠) رواه النسائي، (٥/٢١٣)، (ح٢٨٩٨). وصححه الألباني في (صحيح سنن النسائي)، (٢/٣١٣)، (ح٢٨٩٨).
- (٣١) رواه أحمد في (المسند)، (٢/٣٨٦)، (ح١٠٠٤٥)؛ والنسائي، (٥/٢١٤)، (ح٢٨٩٩). وصححه الألباني في (صحيح سنن النسائي)، (٢/٣١٣)، (ح٢٨٩٩).
- (٣٢) رواه مسلم، (١٠١٥/٢)، (ح١٣٩٧).

- (٣٣) انظر: إعلام الساجد بأحكام المساجد، للزركشي (ص ١٢٠).
- (٣٤) رواه البخاري، واللفظ له، (١/ ٣٩٨)، (ح ١١٣٣)؛ ومسلم، (٢/ ١٠١٢)، (ح ١٣٩٤).
- (٣٥) انظر: شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، للفاسي (١/ ٨٢).
- (٣٦) فتح الباري، (٣/ ٤٥١) بتصرف يسير.
- (٣٧) انظر: فتاوى الشيخ محمد بن صالح العثيمين، (١/ ٤٣٨).
- (٣٨) بدائع الصنائع، للكاساني (١/ ١٤٦).
- (٣٩) المدونة، (١/ ١٧٠).
- (٤٠) مجموع الفتاوى، (٢٣/ ٤٠٧).
- (٤١) انظر: رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، لابن عابدين (١/ ٦٥٩).
- (٤٢) انظر: الفواكه الدواني، (١/ ٢٧١)؛ كفاية الطالب الرباني، (٢/ ٥٣٥).
- (٤٣) انظر: الفروع، (١/ ٥٣٢).
- (٤٤) رواه البخاري في (التاريخ الكبير)، (١/ ٢٩١)، (ح ٩٣٧)؛ وأبو داود، (١/ ٢٧٤)، (ح ١٠٤٤). وصححه الألباني في (صحيح سنن أبي داود)، (١/ ٢٨٨)، (ح ١٠٤٤).
- (٤٥) رواه البخاري، (١/ ٢٥٦)، (ح ٦٩٨).
- (٤٦) انظر: سبل السلام، للصنعاني (٢/ ٢١٧).
- (٤٧) شرح فتح القدير، (٣/ ١٨٢).
- (٤٨) انظر: شرح فتح القدير، (٣/ ١٨٢)؛ مواهب الجليل، (٢/ ١١٧)؛ المجموع، (٤/ ١٦٩)؛ مطالب أولي النهى، (٢/ ٣٨٣).
- (٤٩) رواه أبو داود، (١/ ١٥٥)، (ح ٥٦٧)؛ وابن خزيمة في (صحيحه)، (٣/ ٩٢)، (ح ١٦٨٤)؛ والحاكم في (المستدرک)، (١/ ٣٢٧)، (ح ٧٥٥) وقال: (صحيح على شرط الشيخين) ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في (صحيح سنن أبي داود)، (١/ ١٦٩)، (ح ٥٦٧).

(٥٠) رواه أحمد في (المسند)، (٣٧١ / ٦)، (ح ٢٧١٣٥)؛ وابن خزيمة في (صحيحه)، (٩٥ / ٣)، (ح ١٦٨٩)؛ وابن حبان في (صحيحه)، (٥٩٥ / ٥)، (ح ٢٢١٧)؛ والهيثمي في (موارد الظمان)، (١٠٢ / ١)، (ح ٣٢٨). وحسنه الألباني في (صحيح موارد الظمان)، (٢٠٢ / ١)، (ح ٢٨٦). وحسنه أيضاً محققو المسند، (٣٧ / ٤٥)، (ح ٢٧٠٩٠).

(٥١) صحيح ابن خزيمة، (٩٤ / ٣).

(٥٢) كفاية الطالب، (٥٣٥ / ٢). وانظر: عمدة القاري، (٢٦٤ / ٥).

(٥٣) فضائل مكة المكرمة، (ص ١٥٩).

(٥٤) انظر: بداية المجتهد، لابن رشد (٧٣ / ١)؛ إعلام الساجد بأحكام المساجد، للزركشي (ص ١٠٥).

(٥٥) رواه البخاري، (٢١١ / ١)، (ح ٥٥٦)؛ ومسلم، (٥٦٦ / ١)، (ح ٨٢٦).

(٥٦) (حِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ): الظهيرة: حال استواء الشمس، ومعناه: حين لا يبقى للقائم في الظهيرة ظلٌّ في المشرق ولا في المغرب.

(٥٧) (تَضَيَّفُ): أي: تمل. انظر: شرح النووي على صحيح مسلم، (١١٤ / ٦).

(٥٨) رواه مسلم، (٥٦٨ / ١)، (ح ٨٣١).

(٥٩) المجموع، (١٥٨ / ٤).

(٦٠) المغني، (٤٢٥ / ١).

(٦١) انظر: مصنف ابن أبي شيبة، (١٨٠ / ٣)، (رقم ١٣٢٤٤-١٣٢٥٤)؛ مصنف عبد الرزاق، (٦٢ / ٥)، (رقم ٩٠٠٧-٩٠٠٥)، (٩٠١١)؛ الاستذكار، (٢٠٩ / ٤).

(٦٢) رواه أحمد في (المسند)، (٨٠ / ٤)، (ح ١٦٧٨٢)؛ والدارمي في (سننه)، (٩٦ / ٢)، (ح ١٩٢٦)؛ وابن ماجه (٣٩٨ / ١)، (ح ١٢٥٤)؛ والترمذي (٢٢٠ / ٣)، (ح ٨٦٨) وقال: (حسن صحيح). والنسائي، (٢٨٤ / ١)، (ح ٥٨٥). وصححه الألباني في (صحيح سنن الترمذي)، (٤٤٧ / ١)، (ح ٨٦٨).

(٦٣) انظر: شرح صحيح البخاري، لابن بطال (٣١٠ / ٤).

(٦٤) سنن الترمذي، (٣٥٠ / ١).

(٦٥) رواه أحمد في (المسند)، (١٦٥ / ٥)، (ح ٢١٥٠٠)؛ وابن خزيمة في (صحيحه)، (٢٢٦ / ٤)، (ح ٢٧٤٨) وقال: (أنا أشك في سماع مجاهد من أبي ذر)؛ والطبراني في (الأوسط)، (٢٥٩ / ١)، (ح ٨٤٧)؛ والدارقطني في (سننه)، (٢ / ٢٦٥)، (ح ١٣٦)؛ والبيهقي في (الكبرى)، (٢ / ٤٦١)، (ح ٤٢٠٧). وصححه الألباني في (السلسلة الصحيحة)، (٧ / ١٢١٢)، (ح ٣٤١٢).

(٦٦) التمهيد، (١٣ / ٤٥).

(٦٧) رواه البخاري، (٢ / ٥٨٨)، (ح ١٥٥٠).

(٦٨) مجموع فتاوى ابن تيمية، (٢٣ / ١٨٤-١٨٨) بتصرف.

(٦٩) انظر: رد المحتار، (١ / ٣٧٢)؛ شرح الزرقاني على الموطأ، (٢ / ٦٦-٦٧)؛ المغني، (١ / ٤٣٢).

(٧٠) تقدم تخريجه، (ص ١٦٨).

(٧١) تقدم تخريجه، (ص ١٦٨).

(٧٢) رواه البخاري، واللفظ له، (٤ / ١٥٧٨)، (رقم ٤٠٨٦)؛ ومسلم، (٣ / ١٤٥٦)، (رقم ١٧٣٣).

(٧٣) مجموع فتاوى ابن تيمية، (٢٣ / ١٨٧-١٨٨) بتصرف.

(٧٤) انظر: الطواف وأهم أحكامه، د. شرف بن علي الشريف، مجلة البحوث الإسلامية بالرياض، (عدد: ٤٤)، (ذو القعدة صفر ١٤١٥-١٤١٦هـ)، (ص ١٨٨).

(٧٥) انظر: المجموع، (٨ / ٥٦)؛ المغني والشرح الكبير، (٣ / ٥٨٦).

(٧٦) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية، (٢٦ / ١٩٦).

(٧٧) انظر: المجموع، (٨ / ٢٤)؛ نهاية المحتاج، (٣ / ٢٨٢).

(٧٨) انظر: حاشية العدوي، (١ / ٦٦٥).

(٧٩) انظر: المبسوط، للسرخسي (٤ / ١١).

(٨٠) انظر: معجم مقاييس اللغة، (٢ / ١٣٨).

(٨١) انظر: الكعبة وبعض أحكامها المهمة، (ص ١٥١).

- (٨٢) انظر: تبين الحقائق، (١٧/٢)؛ البحر الرائق، لابن نجيم (٣٥٢/٢).
- (٨٣) رواه البخاري، (٣/١٤١٠)، (ح ٣٦٧٤).
- (٨٤) رواه البخاري، (٢/٥٧٣)، (ح ١٥٠٧)؛ ومسلم، (٢/٩٧٣)، (ح ١٣٣٣).
- (٨٥) الزُّبُّ: الحَظِيرَةُ. وَالزَّرْبُ: موضعُ الغَنَمِ، يُسَمَّى زَرْباً وَزَرِيَّةً. انظر: تهذيب اللغة، (١٣/١٣٧).
- (٨٦) انظر: أخبار مكة، (١/٦٥)؛ فتح الباري، (٦/٤٠٦).
- (٨٧) انظر: الكعبة وبعض أحكامها المهمة، (ص ١٥١).
- (٨٨) نقل السيوطي رحمته الله في (تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي)، (ص ٢٧٧)، عن ابن الجوزي رحمته الله قال: (ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يُباين العقل، أو يُخالف المنقول، أو يُناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع. قال: ومعنى مناقضته للأصول: أن يكون خارجاً من دواوين الإسلام؛ من المسانيد والكتب المشهورة).
- (٨٩) تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، (١/٦٩).
- (٩٠) معجم المناهي اللفظية، (ص ٢٠٢).
- (٩١) رواه البخاري، (٢/٥٧٣)، (ح ١٥٠٧)؛ ومسلم، (٢/٩٧٣)، (ح ١٣٣٣).
- (٩٢) انظر: مواهب الجليل، (٣/٧١).
- (٩٣) المراد بالوجه عند الشافعية: ما يستخرجه أصحاب الإمام الشافعي غالباً من كلام الإمام الشافعي وقواعده وضوابطه، وقد تكون الأوجه باجتهاد منهم من غير ملاحظة كلامه. انظر: شرح الجلال المحلي على المنهاج، (١/١٣).
- (٩٤) انظر: نهاية المحتاج، (٣/٢٧٣).
- (٩٥) انظر: فتح القدير، (٢/٤٥٢)؛ تحفة الفقهاء، (١/٤٠٢).
- (٩٦) انظر: فتاوى ابن تيمية، (٢٦/١٢١).
- (٩٧) (حَيْثُ بَنَتْ الْكُعْبَةُ): أي: حين بنتها.
- (٩٨) رواه مسلم، (٢/٩٦٩)، (ح ١٣٣٣).
- (٩٩) رواه مسلم، (٢/٩٧١)، (ح ١٣٣٣).
- (١٠٠) شرح النووي على صحيح مسلم، (٩/٩١).
- (١٠١) فتح الباري، (٣/٤٤٣).

(١٠٢) رواه إسحاق بن راهويه في (مسنده)، (٥٦٢/٢)، (ح ١١٣٦)؛ والأزرقي في (أخبار مكة)، (٣١٢/١)؛ والترمذي، (٢٢٥/٣)، (ح ٨٧٦) وقال: (حسن صحيح)؛ والنسائي، (٢١٩/٥)، (ح ٢٩١٢)؛ وابن خزيمة في (صحيحه)، (٣٣٥/٤)، (ح ٣٠١٨). وقال الألباني في (صحيح سنن الترمذي)، (٤٥١/١)، (ح ٨٧٦): (حسن صحيح).

(١٠٣) صحيح ابن خزيمة، (٣٣٥/٤).

(١٠٤) فتح الباري، (٣/٤٤٧).

(١٠٥) انظر: الأحكام الفقهية المتعلقة بالحطيم، د. سائد بن محمد بكداش (ص ٥).

(١٠٦) انظر: الكعبة المعظمة والحرمان الشريفان عمارة وتاريخاً، د. عبيد الله الكردي (ص ١٠٤).

(١٠٧) انظر: التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم، لمحمد طاهر الكردي (٢/٥٧٦).

(١٠٨) الذراع يعادل: (٢٦٤ سم).

(١٠٩) ذكر النووي رحمته الله في شرحه على صحيح مسلم، (٩١/٩) مقدار ما هو من البيت من الحجر، فقال: (قوله رحمته الله): «وَلَا دَخَلْتُ فِيهَا مِنَ الْحَجَرِ». وفي رواية: «وَزِدْتُ فِيهَا سِتَّةَ أَذْرُعٍ مِنَ الْحَجَرِ؛ فَإِنَّ قُرَيْشًا اقْتَصَرَتْهَا حَيْثُ بَنَتِ الْكُعْبَةَ». وفي رواية: «خَمْسَ أَذْرُعٍ». وفي رواية: «قَرِيبًا مِنْ سَبْعَةِ أَذْرُعٍ»... قال أصحابنا: ست أذرع من الحجر مما يلي البيت محسوبة من البيت بطلاً خلاف، وفي الزائد خلاف).

(١١٠) انظر: الإيضاح والتبيان لمعرفة المكيال والميزان، لابن الرفعة، تحقيق: د. محمد أحمد الخاروف (ص ٧٧).

(١١١) انظر: أخبار مكة، للأزرقي (١/٣٢٠).

(١١٢) انظر: مكة المكرمة تاريخ ومعالم، (ص ٦٢).

(١١٣) موطأ الإمام مالك، (١/٣٦٤).

(١١٤) تقدم تخريجه، (ص ١٧٧).

(١١٥) رواه البخاري، واللفظ له، (١/١٨٩)، (ح ٤٨٣)؛ ومسلم، (٢/٩٦٧)، (ح ١٣٢٩).

(١١٦) شرح صحيح البخاري، لابن بطال (٢/١١٦-١١٧).

(١١٧) (قُبِلَ الْبَيْتُ): قال الخطابي: قُبِلَ كُلُّ شَيْءٍ وَقَبْلَتُهُ: مَا اسْتَقْبَلَكَ مِنْهُ. وقال القلعي: قُبِلَ الْبَيْتُ، أَي: بِحَيْثُ تُقَابِلُهُ وَتُعَانِيهِ. وقال النووي: المراد بِقُبْلَاهَا: وَجْهَهَا؛ لِأَنَّهُ جَاءَ فِي رِوَايَةٍ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رحمته الله: (فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي وَجْهِ الْكُعْبَةِ) [رواه البخاري، (١/٣٩٢)، (ح ١١١٤)]. قال: وهذا أحسن ما قيل فيه. انظر: البدر المنير، لابن الملقن (٣/٤٢٧-٤٢٨).

- (١١٨) رواه مسلم، (٢/٩٦٨)، (ح ١٣٣٠).
- (١١٩) رواه مسلم، (٢/٩٦٨)، (ح ١٣٣١).
- (١٢٠) شرح الخرشي على مختصر خليل، (٢/٢٦٧).
- (١٢١) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، للنفراوي (٢/٧٣٢).
- (١٢٢) مواهب الجليل شرح مختصر خليل، للحطاب (ت: ٩٥٤هـ) (٣/٣٩٦).
- (١٢٣) تحفة المحتاج بشرح المنهاج، لابن حجر الهيتمي (١٤/١٢٣).
- (١٢٤) (استقصوه) أي: قصروه عن تمام بنائه؛ لقلة النفقة. انظر: تحفة الأحوذى، (٣/٥٢٤).
- (١٢٥) رواه إسحاق بن راهويه في (مسنده)، (٢/٥٦٢)، (ح ١١٣٦)؛ والأزرقي في (أخبار مكة)، (١/٣١٢)؛ والترمذي، (٣/٢٢٥)، (ح ٨٧٦) وقال: (حسن صحيح)؛ والنسائي، (٥/٢١٩)، (ح ٢٩١٢)؛ وابن خزيمة في (صحيحه)، (٤/٣٣٥)، (ح ٣٠١٨). وقال الألباني في (صحيح سنن الترمذي)، (١/٤٥١)، (ح ٨٧٦): (حسن صحيح).
- (١٢٦) صحيح ابن خزيمة، (٤/٣٣٥).
- (١٢٧) المجموع، (٨/١٩٧)؛ وانظر: مغني المحتاج، (١/٥١١).
- (١٢٨) انظر: الأحكام الفقهية المتعلقة بالخطيم، (ص ٨).
- (١٢٩) رواه البخاري، (٣/١٤١٠)، (ح ٣٦٧٤).
- (١٣٠) رواه مسلم، (١/١٥٦)، (ح ١٧٢).
- (١٣١) (فَجَلَّى اللَّهُ لِي بَيْتَ الْمَقْدِسِ): أي: كَشَفَ الْحُجُبَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، حتى رأيته. انظر: تحفة الأحوذى، (٨/٤٤٩).
- (١٣٢) رواه البخاري، (٤/١٧٣٤)، (ح ٤٤٣٣).
- (١٣٣) أورده الفاكهي في (أخبار مكة)، (١/٢٧٦). ورواه الترمذي، (٣/٢٩٢)، (ح ٩٥٩) وحسنه. وصححه الألباني في (صحيح سنن الترمذي)، (١/٤٩١)، (ح ٩٥٩).
- (١٣٤) رواه الأزرقي في (أخبار مكة)، (١/٣١٦).
- (١٣٥) انظر: المبسوط، (٢/٧٩)؛ بدائع الصنائع، (١/١٢١).

- (١٣٦) انظر: الأم، (١/٩٨)؛ روضة الطالبين، (١/٢١٤).
- (١٣٧) انظر: الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي، (١/٢٢٩).
- (١٣٨) انظر: المبدع، (١/٢٩٨)؛ الإنصاف، (١/٤٩٦).
- (١٣٩) انظر: سنن الترمذي، (٣/٢٢٣).
- (١٤٠) انظر: المجموع، (٣/١٩٤).
- (١٤١) انظر: تفسير القرطبي، (٢/١٥٩).
- (١٤٢) رواه مسلم، (٢/٩٦٧)، (ح١٣٢٩).
- (١٤٣) انظر: التمهيد، (١٥/٣٢٠)؛ سنن الترمذي، (٣/٢٢٣).
- (١٤٤) سنن الترمذي، (٣/٢٢٣).
- (١٤٥) سبق تخريجه، (ص ١٨٢).
- (١٤٦) شرح معاني الآثار، للطحاوي (١/٣٩٢).
- (١٤٧) رواه البخاري، (١/١٢٨)، (ح٣٢٨).
- (١٤٨) انظر: المصادر المتقدمة في حكم صلاة الفريضة، (ص ١٨٥).
- (١٤٩) الذراع مؤنث، ويجوز تذكيره، وفي حال التأنيث تكون الجملة: (الأذرع السبع).
- (١٥٠) انظر: الأحكام الفقهية المتعلقة بالخطيم، (ص ٢٢).
- (١٥١) انظر: مواهب الجليل، (١/٥١١-٥١٢)؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (١/٢٢٨-٢٢٩).
- (١٥٢) انظر: المجموع، (٣/١٩٣)؛ نهاية المحتاج، (١/٤١٨).
- (١٥٣) انظر: كشف القناع، (١/٣٠٠)؛ الإنصاف، للمرداوي (٢/٨).
- (١٥٤) سبق تخريجه، (ص ١٨٢).
- (١٥٥) رواه مسلم، (٢/٩٦٩)، (ح١٣٣٣).

- (١٥٦) رواه مسلم، (٢/ ٩٧١)، (ح ١٣٣٣).
- (١٥٧) انظر: المنتقى، للباجي (٢/ ٢٨٣)؛ مواهب الجليل، (٣/ ٧٠).
- (١٥٨) انظر: المجموع، (٨/ ٦٠)؛ روضة الطالبين، (٣/ ٨٠).
- (١٥٩) انظر: المغني، (٣/ ٣٩٧)؛ الفروع، (٣/ ٤٩٩).
- (١٦٠) مجموع الفتاوى، (٢٦/ ١٢١).
- (١٦١) الجذر: هو الحِجْر .
- (١٦٢) رواه البخاري، (٢/ ٥٧٣)، (ح ١٥٠٧)؛ ومسلم، (٢/ ٩٧٣)، (ح ١٣٣٣).
- (١٦٣) سبق تخريجه، (ص ١٨٢).
- (١٦٤) انظر: حديث جابر رضي الله عنه الطويل في صحيح مسلم، (٢/ ٨٨٦)، (ح ١٢١٨).
- (١٦٥) رواه مسلم، (٢/ ٩٤٣)، (ح ١٢٩٧).
- (١٦٦) شرح النووي على صحيح مسلم، (٩/ ٤٥).
- (١٦٧) مناسك النووي، (ص ٢٣١).
- (١٦٨) انظر: التمهيد، لابن عبد البر (١٧/ ٥٤)؛ نيل الأوطار، (٢/ ١٧٥).
- (١٦٩) انظر: بدائع الصنائع، (١/ ٣١٤)؛ المجموع، (٣/ ١٨٩)؛ مواهب الجليل، (١/ ٥٠٧)؛ المغني، (٢/ ٩٢).
- (١٧٠) ومن العذر: المرض، وخوف العدو، وفي حالة العجز، وصلاة النافلة في السفر.
- (١٧١) رواه البخاري، (٥/ ٢٣٠٧)، (ح ٥٨٩٧)؛ ومسلم، (١/ ٢٩٨)، (ح ٣٩٧).
- (١٧٢) رواه البخاري، (١/ ١٥٧)، (ح ٣٩٥)؛ ومسلم، (١/ ٣٧٥)، (ح ٥٢٦).
- (١٧٣) رواه مسلم، (١/ ٣٧٥)، (ح ٥٢٧).
- (١٧٤) انظر: التمهيد، (١٧/ ٥٤).

(١٧٥) انظر: مراتب الإجماع، لابن حزم (ص ٤٨).

(١٧٦) انظر: بدائع الصنائع، (٣٠٨ / ١).

(١٧٧) انظر: بداية المجتهد، (١٦١ / ١).

(١٧٨) انظر: مجموع الفتاوى، (٢٠٦ / ٢٢).

(١٧٩) انظر: نيل الأوطار، (١٧٥ / ٢)؛ الدراري المضية، للشوكاني (ص ٩٥).

(١٨٠) الاستذكار، (٤٥٥ / ٢)؛ وانظر: التمهيد، (٥٤ / ١٧).

(١٨١) بدائع الصنائع، (٣٠٨ / ١).

(١٨٢) بداية المجتهد، (٨٠ / ١).

(١٨٣) الدراري المضية، (ص ٩٥).

(١٨٤) انظر: بدائع الصنائع، (٣٠٨ / ١)؛ الأم، (١٩٣ / ١)؛ الكافي في فقه أهل المدينة، (ص ٣٨)؛ المغني، (٢٦٢ / ١).

(١٨٥) الأم، (٩٣ / ١).

(١٨٦) الكافي في فقه أهل المدينة، (ص ٣٨).

(١٨٧) المغني، (٢٦٢ / ١).

(١٨٨) تفسير القرطبي، (١٦٠ / ٢).

(١٨٩) انظر: فتح القدير، (٢٦٩ / ١)؛ بدائع الصنائع، (٣٤٠ / ١).

(١٩٠) انظر: التاج والإكليل، (٥٠٨ / ١)؛ حاشية قليوبي، (١٣٢ / ١).

(١٩١) انظر: المجموع، (٢٠٧ / ٣).

(١٩٢) انظر: الإنصاف، (٩ / ٢)؛ كشف القناع، (٣٠٥ / ١).

(١٩٣) رواه ابن ماجه، (٣٢٣ / ١)، (ح ١٠١١)؛ والترمذي، (١٧٣ / ٢)، (ح ٣٤٤) وقال: (حسن صحيح)؛ والحاكم في (المستدرک)، (٣٢٣ / ١)، (ح ٧٤١) وقال: (صحيح على شرط الشيخين) ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في (صحيح سنن الترمذي)، (٢٠٣ / ١)، (ح ٣٤٤).

(١٩٤) رواه البخاري، (١/١٥٧)، (ح ٣٩٥)؛ ومسلم، (١/٣٧٥)، (ح ٥٢٦).

(١٩٥) انظر: سنن الترمذي، (٢/١٧٤).

(١٩٦) انظر: سنن الترمذي، (٢/١٧٤-١٧٥).

(١٩٧) الهداية شرح البداية، (١/٤٥).

(١٩٨) الكافي في فقه أهل المدينة، (١/٣٨).

(١٩٩) الشرح الكبير، لابن قدامة (١/٤٨٥).

(٢٠٠) انظر: بدائع الصنائع، (١/٣١٤)؛ مغني المحتاج، (١/١٤٢)؛ مواهب الجليل، (١/٥٠٧)؛ كشف القناع، (١/٣٠٧)؛ المحلى، (٣/٢٩٢).

(٢٠١) المذهب، (١/٦٧).

(٢٠٢) رواه البخاري، (٤/١٦٤٩)، (ح ٤٢٦١).

(٢٠٣) المصدر السابق، (١/٦٩).

(٢٠٤) الكافي في فقه أهل المدينة، (١/٣٨).

(٢٠٥) المصدر نفسه، (١/٣٩).

(٢٠٦) المغني، (١/٢٥٨).

(٢٠٧) انظر: حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، (١/٣٠٣)؛ حاشية الروض المربع، لابن قاسم (٢/٣٣٥).

(٢٠٨) انظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، (٢/٢٨١)؛ فتاوى ابن تيمية (٢٣/٤٠٤).

(٢٠٩) انظر: مجموع الفتاوى، (٢٣/٤٠٤-٤٠٥).

(٢١٠) انظر: بدائع الصنائع، (١/٣٤٦)؛ فتح القدير، (٢/١٥٢).

(٢١١) انظر: المجموع، (٣/٣٠٠)؛ حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، (١/٣٠٣).

(٢١٢) انظر: كشف القناع، (١/٤٨٦)؛ شرح منتهى الإرادات، (١/٢٦٣).

- (٢١٣) رواه البخاري، (٢٥٣/١)، (ح٦٨٩)؛ ومسلم، (٣١١/١)، (ح٤١٧).
- (٢١٤) انظر: فتح القدير، (٢/١٥٠)؛ المبسوط، للسرخسي (٢/٧٩).
- (٢١٥) انظر: المهذب، (١/١٢٩)؛ المجموع، (٣/١٩٧).
- (٢١٦) انظر: المغني، (٣/٤٧٦)؛ شرح منتهى الإرادات، (١/١٥٧).
- (٢١٧) انظر: تفسير القرطبي، (٢/١٥٩).
- (٢١٨) رواه البخاري، (١/١٢٨)، (ح٣٢٨).
- (٢١٩) انظر: التمهيد، (١٥/٣٢٠)؛ سنن الترمذي، (٣/٢٢٣).
- (٢٢٠) هو جبل أبي قبيس، وهو جبل مرتفع يُشرف على الكعبة، مقابل ركن الحجر الأسود.
- (٢٢١) المبسوط، (٢/٨٠).
- (٢٢٢) وَمَنْ كَانَ بَعِيداً عَنِ الْكَعْبَةِ فَهُوَ أَوْلَى.
- (٢٢٣) المجموع، (٣/١٩٥).
- (٢٢٤) المغني، (١/٢٦٣).

المحتويات

أحكام الكعبة

المبحث الأول: مقام إبراهيم ٢

المطلب الأول: موضع مقام إبراهيم ٢

المطلب الثاني: حكم الصلاة خلف المقام ٧

أولاً: استحباب صلاة ركعتي الطواف خلف المقام: ٧

ثانياً: جواز صلاة ركعتي الطواف في أي موضع: ٨

المبحث الثاني: مضاعفة أجر الصلاة ١٤

المطلب الأول: مضاعفة أجر الصلاة خاص بمسجد الكعبة ١٥

المطلب الثاني: المضاعفة خاصة بالفرائض ٢٠

المطلب الثالث: المضاعفة خاصة بالرجال ٢٣

المطلب الرابع: استحباب تَنْقُلُ الغرباء في المسجد الحرام ٢٦

المبحث الثالث: أحكام الطواف ٣٠

المطلب الأول: أوقات النهي عن الصلاة ٣١

المطلب الثاني: الطواف وركعتاه في أوقات النهي ٣٣

المطلب الثالث: الاستثناء خاص بالطواف وركعتيه ٣٨

المطلب الرابع: الإكثار من الطواف لغير المكي ٤٠

المبحث الرابع: أحكام الحجّ ٤٤

المطلب الأول: الحجّ وأسماءه ٤٥

تعريف الحجّ: ٤٥

أسماء الحجّ ومعانيها: ٤٥

لا يصحّ تسميته بحجّ إسماعيل: ٤٧

سبب وضع الحجّ: ٤٩

المطلب الثاني: تحديد الحجّ وقياسه ٥٠

قياسات الحجّ: ٥٤

فوائد معرفة قياس الحجّ: ٥٤

- المطلب الثالث: الصلاة والدعاء والجلوس في الحِجْر ٥٦
- أولاً: استحباب الصلاة في الكعبة: ٥٦
- ثانياً: استحباب الدعاء في الكعبة: ٥٨
- ثالثاً: الصلاة في الحِجْر صلاةً في الكعبة: ٦١
- رابعاً: استحباب الجلوس في الحِجْر: ٦٤
- المطلب الرابع: الصلاة في مقدّم الحِجْر ٦٧
- أولاً: حُكم (صلاة الفريضة) في مقدّم الحِجْر: ٦٧
- ثانياً: حكم (صلاة النافلة) في مقدّم الحِجْر: ٦٩
- ثالثاً: حكم الصلاة داخل الحِجْر في المكان الذي ليس من الكعبة: ٧٠
- المطلب الخامس: استقبال الحِجْر وهوائه في الصلاة ٧١
- المطلب السادس: الطواف من داخل الحِجْر ٧٤
- المبحث الخامس: أحكام استقبال الكعبة في الصلاة ٧٨**
- المطلب الأول: استقبال الكعبة في الصلاة ٧٩
- دليل الإجماع: ٨١

المطلب الثاني: أحوال التوجه إلى الكعبة في الصلاة ٨٢

المطلب الثالث: أحوال لا يشترط فيها استقبال القبلة ٨٧

المطلب الرابع: موقف المأمومين عند الكعبة ٩٠

المطلب الخامس: الصلاة على سطح الكعبة ٩٢

المطلب السادس: الصلاة مرتفعاً أو منخفضاً عن الكعبة ٩٥

الحواشي ٩٨